

حرّكة الديقتر اطين الاشتر اكين

الولادة - المسار - الإنجازات

الفهرس

- هكذا ولدت حركة الديمقراطيةين الاشتراكيين
- أحمد المستيري في سطور
- خمس مؤتمرات = خمس محطات
- التوجهات المرجعية للحركة
- خصوصيات الحركة
- هياكل الحركة ومؤسساتها
- تواريخ ومحطات في مسيرة الحركة

هكذا ولدت حركة الديمقراطيين الاشتراكيين

تشكلت باسم حركة الديمقراطيين الاشتراكيين هيئة تأسيسية تقدمت يوم 10 جوان 1978 بملف إلى مصالح وزارة الداخلية، تضمن الإعلام بتأسيس حزب سياسي يهدف إلى "صيانة كرامة المواطن والدفاع عن حقوقه الأساسية وحرياته العامة مع الذود عن النظام الجمهوري، وجعل الديمقراطية أساس الحياة العمومية في البلاد، وإقرار نظام اشتراكي يرفض استغلال الإنسان للإنسان ويجعل التنمية الاقتصادية في خدمة العدالة الاجتماعية، والعمل على تشييد المغرب العربي الكبير كمرحلة نحو الوحدة العربية".

وقد ضمت هذه الهيئة السادة أحمد المستيري (كاتب عام)، محمد موعدة (كاتب عام مساعد مكلف بالمالية) مصطفى بن جعفر وإسماعيل بولحية وحمودة بن سلامة وعبد الستار العجمي والدالي الجازي وعمر بن محمود وعبد الحي شويخة (كتاب عامون مساعدون).

كان ذلك تتويجا لمسار طويل من أبرز محطاته البيان الهام الذي صدر بمناسبة الذكرى العشرين للاستقلال في يوم 28 مارس 1976 أكد فيه التيار الديمقراطي الاشتراكي أن معركة التحرير كانت "عملا جماعيا"، وأن كرامة الفرد التي هي جزء من كرامة الأمة تعني "حقه في حرية التفكير والتعبير والاجتماع والتكتل دون مساس بحرية الغير، وحقه في الحريات النقابية، وحقه في المشاركة في تسيير الشؤون العامة، وأن ينتخب بكل حرية ممثليه" وأعلنوا في تلك الظروف أن الوقت قد حان لتجسيم السيادة الشعبية والديمقراطية بتحوير المؤسسات والهيكل الممثل كما أعلنوا بوضوح أن "التجربة أثبتت أن نظام الحزب الواحد لم يعد يلبي حاجات الشعب ومطامحه كما برهنت أزمة 1971 على أن هذا النظام الحزبي عجز عن التطور، ويجب الآن

تمكين معارضة منظمة خارج الحزب الاشتراكي الدستوري من أن تعبر عن رأيها وأن تبرز في نطاق الدستور والقوانين، تكون مؤهلة لتجسيم الحل البديل للحكم القائم".

بعد ذلك جاء صدور صحيفة " الرأي " يوم 29 ديسمبر 1977 ليشكل منعرجا هاما سواء في مسيرة المجموعة الديمقراطية التي التفت حولها، أو بالنسبة للمشهد الإعلامي والسياسي العام بالبلاد. لقد أسهمت هذه الصحيفة في الانتقال بالصحافة التونسية من مرحلة الأحادية الإعلامية المطلقة والقاتلة للإبداع والمنافية لحرية الصحافة، إلى مرحلة تعدد المنابر، وفتح المجال أمام تأسيس تجربة الصحافة المستقلة كما وفرت "الرأي" فرصة لبلورة المطالب الديمقراطية واستقطاب الأقاليم الحرة، فخرجت بذلك الحركة الديمقراطية التونسية من دائرة السرية أو العمل الهامشي، وأصبحت تملك أداة إعلامية تنقل نبضاتها ورؤاها وخلافاتها إلى الشارع التونسي العريض.

شكل الإعلان عن ولادة " حركة الديمقراطيين الاشتراكيين " حدثا نوعيا فريدا في البلاد، مما أحدث رجة في أوساط الرأي العام، وخلق مناخا سياسيا جديدا، إذ لأول مرة يتقدم حزب معارض بملف قانوني، وينطلق في النشاط بشكل علني قبل الاعتراف به، ويكون له مقر ووسائل عمل مشروعة ومعلومة وتعزز ذلك الحضور بصدور صحيفة المستقبل يوم 1 ديسمبر 1980، ثم لحقت بها صحيفة "لافونير" الناطقة باللغة الفرنسية (أكتوبر 1981) وقد ساعدت الصحيفتان الحركة على إحداث نقلة هامة، حيث كانت أول صحيفة لحزب معارض تصدر في تونس بشكل قانوني منذ الستينات لينافس الحزب الدستوري الحاكم. وقد تجلت أهمية ذلك عندما نظمت الحركة يوم 7 مارس 1982 مهرجان " المستقبل " الذي حضر فعالياته ما لا يقل عن خمسة آلاف مواطن.

شكلت انتخابات 1 نوفمبر 1981 فرصة ثمينة للحركة للتعريف ببرنامجه السياسي وترسيخ مبدأ مشروعية المعارضة والمنافسة. من هذا المنطلق قررت الحركة المشاركة بشكل واسع من خلال تقديم عشرين قائمة. غير أنها فوجئت بحجم التصدي العنيف الذي مارسه هياكل وقواعد ومليشيات الحزب الدستوري، ثم جاءت النتائج المزورة لتثبت الوزن الحقيقي للحركة والشعبية الواسعة التي أصبحت تتمتع بها، وتعكس في المقابل وجود إرادة سياسية على أعلى مستوى من أجل إقصاء الحركة وتهميشها وعدم الاستجابة لرغبة التونسيين في حدوث تغيير عميق وجدي في أسلوب إدارة البلاد من قبل السلطة.

لم تكتف الحركة باتخاذ المواقف، والمشاركة في العمل الانتخابي، والاتصال المباشر بالمنخرطين والأنصار، وتوظيف الإعلام بشكل أقصى، وتنظيم الاجتماعات والمهرجانات السياسية، بل ذهبت في سياق استراتيجية فرض وجودها السياسي إلى حد النزول إلى الشارع مثل تنظيمها يوم 21 سبتمبر 1982 مسيرة شعبية احتجاجا على مذابح صبرا وشاتيلا، والتحاماً مع النضال الفلسطيني واللبناني ضد العدو الصهيوني، وقد تدخلت يومها قوات الأمن بشدة وشتت المتظاهرين بالعنف مما أصاب عديد المناضلين بجروح متفاوتة.

هذا التصعيد السياسي التدريجي والمحسوب، كان مدعوما ومصاحبا بدعم الهيكل الحزبية، وإحكام التقاليد التنظيمية، والحفاظ على دورية انعقاد المجالس الوطنية وحتى تثبت الحركة عزمها وجديتها حدد المجلس الوطني الرابع الذي اجتمع يوم 15 أكتوبر 1983 تاريخا نهائيا للمؤتمر هو أيام 16 و 17 و 18 ديسمبر 1983. وهو القرار الذي شكل عنصرا ضاغطا على النظام ودفعه إلى استباق الحدث بالإعلان عن الاعتراف رسميا بالحركة يوم 19 نوفمبر 1983، وهكذا نجحت الحركة في تعزيز شرعيتها الواقعية بالشرعية القانونية، وكانت أول حزب -بعد تجميد الحزب الشيوعي في مطلع الستينات- الذي يتمكن من تنظيم مؤتمره بكامل الشفافية والعلنية والقانونية

أحمد المستيري في سطور

لا يمكن الحديث عن حركة الديمقراطيين الاشتراكيين بدون التوقف عند شخصية السيد أحمد المستيري، ليس فقط لكون المؤسس لها، ولكن لمكانته التاريخية ودور الريادي في تعزيز الحركة الديمقراطية. إن الأمانة التاريخية تفرض الاعتراف بأن وجوده في طليعة التيار الإصلاحي داخل الحزب الدستوري، ثم وجوده على رأس الحركة قد كان له الأثر الكبير في إضفاء المصداقية والأهمية على كامل المسار السياسي الذي نحتته المجموعة منذ ولادتها وصولاً إلى نجاحها في تأسيس حركة ديمقراطية تمتعت بمكانة متميزة في التاريخ المعاصر لتونس الحديثة المستيري بشخصية قوية وجذابة، يتمتع بماض وطني بارز تعود جذوره إلى الأيام الصعبة للحركة الوطنية وبناء الدولة. كما يشهد له الجميع بالشجاعة والجرأة في التعبير عن رأيه دون خوف وتردد، حتى لو وجد نفسه مختلفاً مع جميع أركان السلطة بما في ذلك رئيس الدولة هذه الصفات القيادية جعلته لا يتردد في اتخاذ المواقف الكبرى والحساسة التي قد تثير عليه غضب الرئيس بورقيبة كان من الوزراء القلائل الذي قدموا استقالتهم بشكل علني مع شرح الأسباب للرأي العام الوطني والعالمي. إضافة إلى تواضعه ونظافة يده، حيث لم يعرف عنه طمع أو جنوح نحو استغلال المسؤولية لتحقيق مآرب دنيوية غير مشروعة كل ذلك كان له الأثر الكبير في انتشار الحركة على الصعيد الوطني، حيث كان المواطنون يبحثون عن القدوة الحسنة في الميدان السياسي بعد أن كثرت القيادات المزيفة والملوثة داخل أجهزة السلطة والحزب الحاكم.

كان المستيري حساساً لكل ما يمس أمن البلاد ومصالحها العليا، وما رهانه على الديمقراطية وتحمسه للمساهمة في تأسيس حزب معارض إلا اقتناعاً منه بأن ذلك شرط لا مفر منه لإنقاذ تونس من مخاطر الاستبداد الفردي هذا المزج بين الوطنية والديمقراطية هو الذي جعل الأوساط السياسية المحلية والدولية، وكذلك المراقبين والإعلاميين يصفون السيد أحمد المستيري بكونه رجل دولة محترم.

تلك الصفات السياسية والأخلاقية جعلته محل تقدير كل مؤسسي الحركة ومناضليها الذين أجمعوا على اعتباره القائد الأفضل للحركة والأقدر على توحيد صفوفها ومساعدتها على تحقيق أهدافها. ويتفق كل المناضلين حول الاعتقاد بأن الحدث الذي هز الحركة هزة قوية، وأحدث رجفة في الأوساط الديمقراطية، هو القرار المفاجئ الذي اتخذته السيد أحمد المستيري بعد الانتخابات التشريعية التي جرت في أبريل 1989 واختار بمقتضاه الانسحاب من الأمانة العامة للحركة ومن الحياة السياسية في صمت لقد أثر هذا القرار بشكل كبير على كل المناضلين والديمقراطيين الذين عملوا مع الرجل ولسوا عن قرب صدقه ونضاليته ووطنيته. شكلت استقالته خسارة كبيرة لحركة الديمقراطيين الاشتراكيين وللحياة السياسية التونسية فأحمد المستيري مناضل وطني ومخلص له دوره في المعركة التحريرية ضد الاستعمار، ودوره البارز في بناء الدولة الحديثة لتونس المستقلة، وهو بلا جدال رافع راية النضال الديمقراطي عندما كان الدفاع عن الديمقراطية والمناداة بها تهمة ورغم رفض جميع هياكل الحركة تلك الاستقالة، إلا أنه أصر على موقفه، متمنيا للحركة التوفيق في مواصلة بقية الطريق نحو تحقيق أهدافها.

سنة مؤتمرات = سنة محطات

حرصت الحركة على تنظيم مؤتمراتها في مواعيدها قدر الإمكان. وأنجزت حتى الآن خمس مؤتمرات، عكس كل واحد منها جملة المشاغل والقضايا والمشكلات التي واجهت الحركة في مسيرتها الطويلة. كما ترجمت كل محطة الواقع السياسي الذي أنجزت فيه بكل إيجابياته وسلبياته. لقد كانت مؤتمرات الحركة مرآة عاكسة لتطور الأوضاع العامة التي عاشتها البلاد.

1. المؤتمر الأول : "المسؤولية للشعب" :

انعقد المؤتمر الأول أيام 16 و 17 و 18 ديسمبر 1983 وكان مؤتمر التأسيس وإثبات الوجود على إثر حصول الحركة على التأشيرة القانونية في 19 نوفمبر من نفس السنة. وقد حضره 350 نائبا وممثلون عن 19 جامعة.

حدد هذا المؤتمر ملامح البرنامج السياسي للحركة، ونجح في إبراز أن حركة الديمقراطيين الاشتراكيين لن تكون مجرد حالة عرضية في الحياة السياسية التونسية، حيث جعلت اللوائح والهيكلية والنقاشات المؤتمرين والمراقبين يقتنعون بأن حزبا حقيقيا قد ولد في البلاد.

2. المؤتمر الثاني مؤتمر " البديل الديمقراطي " :

انعقد المؤتمر الثاني أيام 26 و 27 و 28 ديسمبر 1986 تحت شعار " البديل الديمقراطي ". والتأم في ظرف متوتر نتيجة إفلاس خزينة الدولة، وما انجر عنها من أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة، إضافة إلى احتداد الأزمة السياسية العامة وتصاعد التوتر بين السلطة والمعارضة (تصاعد الحركة الاحتجاجية، غلق الصحف، محاكمات سياسية). كان عدد النواب في حدود 270 نائبا، وحضره مائة ملاحظ، وأعيد فيه انتخاب الأخ أحمد المستيري أمينا عاما كما أعاد المؤتمر هيكلية الحركة، حيث أصبح المجلس الوطني يضم 116 عضوا،

منهم 41 ينتمون إلى سلك التعليم، و30 يمارسون مهنا حرة، وعدد مماثل يعملون في الوظيفة العمومية. وكان متوسط أعمارهم يتراوح بين 35 و45 سنة.

أكدت الحركة يومها أن الهزات التي عاشها الوطن منذ سنة 1978 بنسق سريع وبأشكال متصاعدة الخطورة " باتت عواقبها تهدد بشكل خطير حاضر تونس ومستقبلها " وأدانت الحركة إصرار السلطة على عقلية الحزب الواحد، ونددت بدوس الحريات، و" إرادة الهيمنة من قبل الحزب الحاكم على الحياة السياسية بالبلاد وإقصاء عائلات سياسية موجودة فعلا على الساحة الوطنية، وحرمانها من حقها في التنظيم السياسي " كما احتج المؤتمر على " المس من استقلالية القضاء من قبل الحزب الحاكم دون أن يعبأ بالجوانب القانونية والإنسانية في الحياة العامة والفردية ". وأشارت لوائح المؤتمر إلى " استفحال الصراعات الفئوية والجهوية داخل السلطة الحاكمة وتناحر أطرافها في قضية خلافة رئيس الجمهورية ". ولم يتردد المؤتمر في التعرض إلى ضرب الهياكل الشرعية للاتحاد العام التونسي للشغل، ومحاكمة مناضليه، وفي مقدمتهم الأمين العام يومها المرحوم الحبيب عاشور. وشجبت الحركة " تعامل السلطة مع الجماهير الشعبية بأساليب قمعية، خاصة في أحداث الخبز الأليمة".

أكدت الحركة في ذلك الظرف الدقيق والخطير الذي كان يعكس بوضوح نهاية مرحلة تاريخية، أن دعم المسار الديمقراطي دعما حقيقيا يتطلب " إعلان عفو تشريعي عام، وترسيخ التعددية السياسية بإيجاد إطار قانوني يمكن التيارات السياسية والجمعيات من الوجود طبقا لدستور البلاد " كما استشعرت الحركة خطورة حدوث شغور في مستوى الرئاسة، فطالبت بتدارك التحوير الذي أدخل على الفصل 57 من دستور البلاد فيما يخص تراتيب خلافة رئيس الجمهورية حتى يقع التنصيب على تنظيم انتخابات رئاسية عند حصول شغور في رئاسة الجمهورية ". لم يكن اختيار شعار المؤتمر صدفة، حيث ساد شعور لدى قيادة الحركة ومناضليه بأن

الوضع بالبلاد خطير جدا. وقد ترجم الأخ المناضل أحمد المستيري الأمين العام ذلك بالشعور عندما توجه إلى المؤتمرين قائلا " أمامنا مرحلة صعبة ودرب النضال مازال طويلا، ولا ندري ماذا تخبئه الأيام لنا، ويجب أن نستعد لمواجهة كل المستجدات ". كما عكست اللائحة السياسية للمؤتمر ذلك التوجس بالقول أنه " قد كنا عقدنا مؤتمرنا الأول تحت شعار (المسؤولية للشعب) فعبّرنا بذلك عن عميق تعلقنا بوضع بلادنا في المنهج الديمقراطي، وعن إرادتنا في ترسيخ التعددية السياسية في الواقع التونسي، ونحن إذ نعقد اليوم مؤتمرنا الثاني في مرحلة من أدق وأعسر المراحل في تاريخ بلادنا الحديث، ونختار له شعار (البديل الديمقراطي) فإننا نعرض على كل التونسيين الطرق والوسائل الكفيلة بتغيير حقيقي للواقع، ونعبر في نفس الوقت عن ثقتنا الراسخة في مصير أفضل لشعبنا، وإنه لجدير بذلك جدارة تامة". ولم تمض سوى بضعة أشهر حتى حصل التغيير السياسي الذي توقعته الحركة، وجاء بيان السابع من نوفمبر ليتضمن أبرز تطلعات الحركة الديمقراطية.

3. المؤتمر الثالث : " فرض التغيير الحقيقي "

انعقد المؤتمر الثالث للحركة أيام 28 و 29 و 30 ديسمبر 1990 تحت شعار "تعبئة القوى الديمقراطية لفرض التغيير الحقيقي" حضره حوالي 300 نائب، كما جاء بعد حصول تحولات هامة على الصعيد الوطني من جهة وداخل من جهة أخرى.

وقد ساندت الحركة منذ الساعات الأولى التغيير وباركته، واعتبرت في بيانها أن " تحقيق وفاق وطني صادق وصريح ضروري لحل المشاكل الكبرى التي تواجهها البلاد " كما رأت الحركة أن هذا الوفاق " ينبغي أن يتجسم في صيغ وتراتبية التمثيل الشعبي " وقد راهنت الحركة رهانا حقيقيا على التغيير الذي حصل، ووضعت إمكانياتها لمساعدة الرئيس بن علي على تجسيد التوجهات التي تضمنها بيانه التاريخي. وعندما سئل الأخ الأمين العام " ألا تخشون - نظرا لتبني النظام بعض أطروحاتكم - أن يقع إفراغ خطابكم السياسي من كل محتواه

وأن يتم تهميشكم؟، أجب " لا أعتقد ذلك، فخطابنا السياسي لم يفرغ من محتواه، ويا حبذا أن يتبنى رئيس الدولة وحكومته القضايا التي شغلنا منذ سنين ليست لدينا أهداف أخرى. فهدف أي حزب ليس بالضرورة الوصول إلى الحكم، والمهم عندنا هو تحقيق المبادئ التي يناضل من أجلها هدفنا أن تصبح تونس بلدا ديمقراطيا".¹

أسهمت الحركة في صياغة وبلورة الميثاق الوطني، باعتبارها كانت من أولى التنظيمات الوطنية التي دعت إلى ذلك منذ أكتوبر 1977. وقد قام الأخ الأمين العام أحمد المستيري بالتوقيع على النص النهائي يوم 7 نوفمبر 1988 صحبة بقية الأطراف الوطنية وقد أكدت الحركة على أن العبرة من هذا النص هي في مدى احترامه وتطبيق ما جاء فيه.

كذلك انعقد المؤتمر على إثر تنظيم الانتخابات التشريعية في أبريل 1989 التي أفرزت برلمانا هيمن عليه كليا التجمع الدستوري الديمقراطي. كما تعرضت الحركة لرجة قوية مع إعلان السيد أحمد المستيري عن قراره بالانسحاب من الحياة السياسية لم يكن سهلا أن تتجاوز الحركة تلك المحنة، ولم يكن من اليسر ملام الفراغ الذي تركته شخصية في حجم أحمد المستيري. لكن مع ذلك استطاع المناضلون، بحكم وعيهم وإحساسهم بالمسؤولية، أن يتجاوزوا حالة الشغور، حيث تمت دعوة المجلس الوطني إلى الانعقاد يوم 10 سبتمبر الذي انتخب بكامل الديمقراطية الأخ محمد موعدة أمينا عاما جديدا للحركة. كما انتهج المؤتمر الثالث طريقة الوفاق بين مختلف الحساسيات كمحاولة لحماية وحدة الحركة من التفكك والانشقاق.

أكد الأمين العام في التقرير الأدبي الذي عرضه على المؤتمرين أن التغيير الديمقراطي الجذري والشامل لا يمكن أن ينجح إلا بمساندة الجماهير الشعبية. كما حذر من العوائق التي تحول دون تحقيق التغيير المنشود بما في

¹ . المصدر السابق .

ذلك العوائق الصادرة من داخل الحزب الحاكم. وأكد على أن الحركة ترفض أن تكون المعارضة مجرد ديكور، ونبه إلى السلبيات التي تترتب عن حصول تباين بين الخطاب الرسمي وبين الممارسة وجدد إيمان الحركة بضرورة فصل الحزب الدستوري عن الدولة " حتى يكون رئيس الدولة رئيس التونسيين جميعا ويتحقق حياد الإدارة " وأوضح مرة أخرى موقف الحركة من العنف الذي تندد باستعماله " مهما مصدره ومهما كان مأتاه، ولا نعتبره أسلوبا يفض مشاكل المجتمع بل يزيدا تعقيدا " ودعا إلى مراجعة النصوص القانونية المنظمة للحياة السياسية مرجعة جذرية في اتجاه الديمقراطية، خاصة قانون الأحزاب وقانون الجمعيات والمجلة الانتخابية وقانون الصحافة كما طالب بإعداد دستور جديد للبلاد يختلف عن دستور 1959 " في اتجاه ديمقراطي تعددي ينسجم مع تطور المجتمع التونسي العربي المسلم، ويستجيب لطموحاته المشروعة في العدل والاستقرار والتقدم والإسهام في إثراء الحضارة الإنسانية " .

أما على المستوى الاقتصادي والاجتماعي فقد لاحظ المؤتمر الثالث أن السلطة " لم تقدم تصورا اقتصاديا جديدا، واعتمدت نفس التصور الذي كان سائدا في المرحلة السابقة، وهو ما سمي ببرنامج الإصلاح الهيكلي " وقد سبق أن وجه المؤتمر الثاني انتقادات كبرى لذلك البرنامج، حيث رأت أن الغاية الأساسية منه هو تحقيق التوازنات المالية الخارجية على حساب مصلحة الجماهير. واعتبرت الحركة أن عمليات الخصخصة تتم بصورة عشوائية، ودون استشارة الاتحاد العام التونسي للشغل وتم التأكيد في هذا المجال على أن الدولة لها دور أساسي في الحياة الاقتصادية، باعتبارها عامل التوازن " مما يجعل التفويت في مؤسسات هامة لفائدة الخواص من شأنه أن يقلل من دورها ويمكن هؤلاء من الهيمنة على الحياة الاقتصادية وبالتالي الاجتماعية والسياسية " كما اهتم المؤتمر بمسألة التشغيل حيث تم إبراز ازدياد نسبة العاطلين التي ارتقت حسب البيانات الرسمية من 13 بالمائة في عام 1984 إلى أكثر من 15 بالمائة في سنة 1989 .

على صعيد النشاط الجمعيات، جددت الحركة تأكيدها على تمكين المواطنين من حق تكوين جمعيات في مختلف الميادين وبكل حرية. واتقدت هيمنة الحزب الحاكم على المنظمات المهنية، واعتبرت ذلك يتناقض مع التوجه الديمقراطي. وذكرت بموقفها الثابت في مساندة الاتحاد العام التونسي للشغل باعتباره مكسب وطني ونضال لا ينفصل دوره النقابي عن دوره الوطني في الدفاع عن الحريات والعدل الاقتصادي والاجتماعي. كما أكدت الحركة وقوفها التام إلى جانب الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان التي أصبحت " بفضله ما تقوم به في المجال الوطني والمغاربي والعربي والدولي، تحتل مكانة متميزة ومشرفة لتونس ورائدة في ميدان الدفاع عن حقوق الإنسان وحياته الأساسية ".

4- المؤتمر الرابع : "نحو ترسيخ المسار الديمقراطي"

عقد المؤتمر الرابع الاستثنائي للحركة في مدينة صفاقس (مارس 1993) تحت شعار "ترسيخ المسار الديمقراطي التعددي" حضره حوالي 400 نائب. وقد أنجز هذا المؤتمر بعد سلسلة من الأحداث الهامة التي أثرت في البلاد وفي الحياة السياسية، كما أثرت أيضا على مسار الحركة وأوضاعها الداخلية ومختلف علاقاتها بالسلطة وأطراف المعارضة.

1- انفجرت أزمة الخليج التي هزت الشعب التونسي وكل شعوب المنطقة. وإذ ساندت الحركة الشعب العراقي بعد أن اكتسبت عملية غزو الكويت بعدا دوليا خطيرا، فقد وجدت نفسها تقف في هذا الموضوع على أرضية واحدة مع النظام الذي قرر بدوره الوقوف ضد اللجوء إلى قوات تدخل غربية.

2- حدثت المواجهة الشاملة بين السلطة والتيار الإسلامي. وقد أسست الحركة موقفها على قناعتها بأن " الوطن فوق كل اعتبار، وأن العنف لا يمكن أن يكون وسيلة سياسية لإرساء الديمقراطية، والتنمية الشاملة

تفرض تشريك كل القوى الحية ، والحوار المسؤول أهم مبدأ بنيت عليه الحركة منذ تأسيسها وهو الكفيل وحده بترسيخ الممارسة الديمقراطية التعددية ”.

3- تطورت في ضوء ما سبق علاقة الحركة بالسلطة . فبعد التنافر وعدم الانسجام الذين طبعها هذه

العلاقة عشية المؤتمر الثالث، حدث تقارب كبير أسهم في نحته وتنضيجه فكريا وسياسيا رئيس الحركة الأخ محمد مواعدة.

4- نشوب خلاف سياسي حاد داخل الحركة انتهى إلى فقدانها لعدد من كوادرها الأساسية، وفي

مقدمتهم الأخ مصطفى بن جعفر الذي كان من مؤسسي الحركة، وناضل في صفوفها، ودافع عنها في كل الظروف والأوقات، ولم يبخل بأي جهد لإثبات شرعيتها في الوجود ولا بد من الإقرار في هذا السياق أن الحركة برمتها لم تنجح في التحكم في ذلك الخلاف، ولم تحسن إدارته، ولم تتقيد بضوابطه القانونية والديمقراطية.

من جهة أخرى تحدثت اللائحة السياسية عن ” المرحلة الانتقالية التي تمر بها البلاد، والتي تتميز

بتعايش ثقافتين متداخلتين متصارعتين هما ثقافة الحزب الواحد والثقافة الديمقراطية التعددية ” واستعرضت

مظاهر سلبية عديدة للخلط المستمر بين أجهزة الدولة وأجهزة الحزب الحاكم. مؤكدة بالخصوص على أنه ” بالرغم

من اقتناع رئيس الدولة بجدوى المسار الديمقراطي فإن هناك أطرافا في الجهاز غير مقتنعة بذلك، وتعمل على

تعطيله وعرقلة كل مسعى إلى إرسائه”. وطالب المؤتمر بتغيير القوانين التي لا تنص على التعددية السياسية،

ووجوب معاملة كل الأحزاب المعترف بها على قدم المساواة، وتحييد دواليب الدولة وضرورة تقنين الدعم المادي

للأحزاب السياسية ودعا المؤتمر إلى تدعيم الحوار بين السلطة والمعارضة، وأقر مبدأ المشاركة في الانتخابات

التشريعية المقررة في شهر مارس 1994. وأعاد المؤتمر هيكله الحركة، حيث حذفت خطة نائب رئيس الحركة

والكاتب العام، وأحدثت سكريتاريا تنفيذية تضم تسعة أعضاء، ومكتب سياسي يضم 23 عضوا، ومجلسا وطنيا

يتكون من 160 عضوا. كما كانت من بين توصياته بعث مركز ابن خلدون للبحوث والدراسات.

5. المؤتمر الخامس واستمرارية الحركة تحت شعار " التصحيح والإصلاح " :

عقد المؤتمر الخامس الاستثنائي في تونس يومي 28 و 29 مارس 1997 تحت شعار " التصحيح

والإصلاح " لم يكن هذا المؤتمر سهلا، حيث التأم في أجواء العاصفة التي مرت بها الحركة على إثر اعتقال الأخ

محمد مواعدة لقد بذلت جهود كبيرة لتجميع كل المناضلين وإقناعهم بتجاوز الخلافات لإثبات بقاء الحركة

وصمودها في وجه كل الهزات. أنجز المؤتمر في ظل تلك الأزمة القاسية التي قسمت أبناء الحركة الواحدة. هذا

المؤتمر حضره 221 نائبا وعدد من الملاحظين وأكد يومها الأخ إسماعيل بولحية، الذي انتخبه المجلس الوطني

المنعقد يوم 28 جوان 1996، أمينا عاما للحركة أن " حركة الديمقراطيين الاشتراكيين امتحنت عديد المرات

وسوف تتجاوز بسلام محنتها الجديدة " وأضاف " كل الاجتهادات مهما تباينت - وهو أمر طبيعي في حركة

ديمقراطية ما زالت تفتقر إلى التقاليد المعروفة في النظم التعددية الديمقراطية العريقة - يجب أن تصب كلها في

معين واحد وهو الحرص على وحدة الحركة وتماسك صفوفها والتشبث بمبادئها والأهداف التي بعثت من

أجلها، وذلك بفضل ما يتوفر فيها من كفاءات حنكتها نضالات أصبحت اليوم جزءا من رصيد الحركة

الإصلاحية الوطنية "

من جهة أخرى، أكدت اللائحة السياسية على أن حركة الديمقراطيين الاشتراكيين "تعمل جاهدة كسلطة

مضادة للوصول إلى مراكز القرار بطريقة ديمقراطية سلمية". كما أبرزت اللائحة جهود الحركة من أجل " مقاومة

ثقافة الإحباط التي يعيشها مجتمعنا، والتي تقود حتما إلى اللامبالاة بالشأن العام، وما ينجر عن ذلك من انسياق

لأكثر شرائح المجتمع بما في ذلك النخبة المثقفة نحو الاستقالة الجماعية. وتعتقد الحركة أن حالة الركود

السياسي بالبلاد - والتي ساهمت فيها عديد الأطراف كل من موقعه- لا تخدم البلاد. وأن أحادية الإعلام وضحالة نشاط الجمعيات ينسف بالأساس ديمقراطية الوفاق التي تعتبرها حركتنا ولا تزال شعار المرحلة الراهنة " ووضع المؤتمر في مقدمة المهام المطروحة على الحركة وسائر القوى الوطنية والتقدمية " تجاوز وضع التهميش التي تعيشها المعارضة نتيجة الخيبات المتتالية الناتجة عن ضعف فادح في تواجدها بالمؤسسات التمثيلية في البرلمان والبلديات، وهي تعتقد أن البلاد في حاجة ماسة إلى تشريعات ومبادرات جريئة تعيد للعمل السياسي مصداقيته ."

لامس المؤتمر مخاطر الاستقالة السياسية العامة وانعكاساتها القاتلة على مجمل الأوضاع ومستقبل النضال الديمقراطي، لهذا تمحورت معظم توصياته حول هذه المسائل الحيوية :

أ إرساء ونشر ثقافة وطنية تعددية انطلاقاً من دستور البلاد والقوانين المنظمة للحياة العامة ومضامين الميثاق الوطني، إيماناً منه بأن الديمقراطية تقوم على التعددية في الرأي والتنظيم والتداول على المسؤوليات وتهيئة متطلبات التنافس.

ب السعي لإرجاع المصداقية إلى العملية الانتخابية بما يتماشى مع ضرورة تشريك كل الفعاليات الوطنية في الهياكل والمؤسسات التشريعية.

ج التأكيد على أن استقرار البلاد يتطلب مع توفير الأمن إيجاد وعي باهتمام المواطن بالشأن العام وإرساء تقاليد ديمقراطية تعددية سليمة وترى الحركة أن الأمن بمفهومه الشامل يجب أن يمس مختلف جوانب حياة الإنسان في ذاته الجسمية وفي شغله ووضعه الاجتماعي والفكري.

د الاعتقاد بضرورة توجه الحركة إلى كل الفئات والشرائح، لكن مع الرهان على الطبقة الوسطى والعمل على تفعيل مساهمتها حتى تلعب دوراً مركزياً في العملية الديمقراطية، وتمارس حقها في اختبار الوعود الانتخابية

والتأكد من تطبيقها كما تدعو الحركة إلى المزيد الاهتمام بالطبقات الضعيفة التي لم تأخذ لحد الآن حضاها في التنمية بالشكل الكافي.

6. المؤتمر السادس : " الديمقراطية قضية الحاضر والمستقبل "

انعقد المؤتمر السادس لحركة الديمقراطيين الاشتراكيين أيام 23-24-25 مارس 2001 بتونس تحت شعار "الديمقراطية قضية الحاضر والمستقبل" بحضور 270 نائبا ونائبة جاء بعد أربعة سنوات اثر مؤتمر "التصحيح والإصلاح".

والتئم هذا المؤتمر تتويجا للتحركات التي قام بها المكتب السياسي خلال الانتخابات التشريعية والبلدية التي بوأت الحركة المكانة الأولى في المعارضة وكذلك في سبيل المصالحة ولم الشمل وأدت هذه المساعي إلى توسيع المجلس الوطني بدخول العديد من الوجوه من الحركة في نطاق المصالحة ومشاركتها الفاعلة في اللجان التحضيرية للمؤتمر. تحت هاجس تحديث خطاب الحركة وآليات عملها لبناء حزب عصري في أساليب عمله متفاعلا مع نبض المجتمع.

وافتح الأمين العام المؤتمر بتلاوته ملخصا للتقرير الأدبي حيث أكد أن " الديمقراطية لا توهب وإنما تتحقق بالتراكمات الديمقراطية ثقافة وممارسة... " كما وجه نداء " لفتح ملف التعددية من دون تشنج أو غرور لتدارك الوضع وبعث نفس جديد...".

وترأس المؤتمر الأخ محمد الرياحي بمعية أعضاء مكتب المؤتمر الذي مثل مختلف الجهات والأجيال بالحركة وجرت نقاشات معمقة وثرية وتليت لوائح المؤتمر من إعداد اللجان المنتخبة من بينها اللائحة العامة والتي تطرقت للخيارات السياسية والتنموية ثم تلي التقرير المالي. ورغم انسحاب مجموعة من المؤتمرين من قاعة الاجتماعية إثر التصويت على التقرير المالي والأدبي فلقد تواصلت أشغال المؤتمر بانتخاب مجلس وطني جديد

انتخب مكتباً سياسياً بدوره بقيادة الأخ الأمين العام إسماعيل بولحية وأمين عام مساعد محمد علي خلف الله مع تسعة أعضاء وانتخب المجلس كذلك الأخ منصف سيالة رئيساً للمجلس الوطني وقد عقد الأمين العام ندوة صحفية في خاتمة المؤتمر سلط فيها الأضواء على أشغال المؤتمر ونتائجه في جو من الصراحة والشفافية.

التوجهات المرجعية للحركة

لكل حزب هويته التي تميزه عن غيره وهوية الحزب تتحدد في برنامجه السياسي الذي يعكس رؤيته

للمجتمع والدولة، ويترجم عن أسلوبه في التغيير وتحليله لطبيعة الأزمة السياسية وما يقترحه من بدائل.

إن حركة الديمقراطيين الاشتراكيين لا تنتمي للحركات العقائدية. فهي من الناحية النظرية " لم تنطلق من

نص أيديولوجي جاهز، ولا من تصورات جامدة ". كما أنها حريصة على " استمرار التعايش بين المستوى النظري

وبين الواقع الموضوعي " لهذا تؤكد بأن طبيعتها النظرية مستمدة من جذور المجتمع التونسي الحضارية.

حددت الحركة منذ الإعلان عن نفسها أبرز ملامحها السياسية، حيث أكدت لوائح مؤتمرها الأول أن

التصور المذهبي للحركة يقوم على أضلع ثلاثة هي : الديمقراطية والاشتراكية والهوية العربية الإسلامية بناء عليه

آمنت حركة الديمقراطيين الاشتراكيين بأن الشعب التونسي هو " مصدر الشرعية الأساسي والوحيد"، وبذلك

أكدت رفضها للحكم الفردي ولكل سلطة تنفصل عن الشعب وتستبد به، وتجرده من صلاحياته التي نص عليها

الدستور.

تؤمن الحركة بأن الشعب التونسي تعرض " لمحاولات التفجير والتغريب في عهد الاستعمار، وتمسك

بالتجذر في إطاره الحضاري والجغرافي، وبقي طموحا إلى الحرية والعدالة الاجتماعية والذود عن هويته العربية

الإسلامية "، كما استمر "رافضا التسلط الفردي والاستبداد ومظاهر الفساد".

وتقر الحركة بأن العشرين سنة الأولى التي تلت الاستقلال شهدت تحقيق عديد المكاسب التي يجب

المحافظة عليها والدفاع عنها، مثل انتشار التعليم، وتحرير المرأة، وتطور ذهنية المواطن. لهذا أكدت الحركة يوم

تأسيسها بأنها " أمام مجتمع جديد حديث حل محل مجتمع تقليدي، ينطوي على طاقات ثقافية هامة، ويعبر

عن احتياجات جديدة ". لكن الحركة تعتقد بأنه كان بالإمكان " أن تحقق هذه التغييرات تقدما أعظم من الذي

حصل، ونموا أكثر انسجاما " لولا الأخطاء التي ارتكبت والطاقات التي بذرت، وعدم إدخال الإصلاحات اللازمة. هذه المتغيرات خلقت " طموحات جديدة ورغبة لدى المواطنين في المشاركة في تصريف شؤونهم " غير أن هذه الطموحات اصطدمت بعدة عوامل سلبية من أهمها : " الهيمنة المتصاعدة لنظام الحزب الواحد، والاختيارات التي أدت إلى تعميق الفوارق بين الجهات والفئات الاجتماعية. إضافة إلى تعميق التبعية لحضارة الغرب وما صاحبها من عادات مادية وسلوكية تتنافى وأخلاقنا العربية الإسلامية " وتعتقد الحركة بأن تعدد أزمات المجتمع والدولة كان نتيجة " دوس الحريات العامة والتعسف والمحاکمات السياسية، ومصادرة صحف المعارضة، وهيمنة الحزب الواحد على أجهزة الدولة، خاصة منها وسائل الإعلام السمعية والبصرية، وعدم تطابق الخطاب الرسمي مع الإنجازات والممارسات".

في ضوء هذا المدخل التاريخي وتحليل الوضع السياسي، حددت الحركة مضامين منطلقاتها الثلاث كما

يلي :

الديمقراطية : تعتقد الحركة أن حل الأزمة المجتمعية في تونس يكمن في الديمقراطية التي تعني " تنظيم

السلطة في المجتمع بطريقة تمكن الفرد من الإسهام في تحديد مصيره وتسيير شؤونه" دون أن يعني ذلك "

التسيير الشعبي المباشر" الديمقراطية ليست مسألة جزئية أو ثانوية، وهي تتقدم كل القضايا بما في ذلك الأخطار

الخارجية بناء عليه أكدت الحركة أن الحل البديل للوضع الذي كان قائما في مطلع الثمانينات يكمن في " تغيير

أسلوب الحكم وتثبيت دولة القانون" وأكدت أن الديمقراطية " تتجسم في تعدد التيارات السياسية وتعدد

الأحزاب "، وأن " سلامة المسار التعددي وإرساء سنة التداول وضمنان ممارسة ديمقراطية حقيقية في البلاد يفرض

أولا ضبط المدة الرئاسية، وتحديد فترة إعادة الترشح لمنصب رئاسة الدولة بمرة واحدة فقط.و أن يكون رئيس

الدولة رئيسا لكل التونسيين، وفوق الأحزاب مما يوجب تخليه عن كل مسؤولية حزبية بمجرد انتخابه لمنصب الرئاسة".

كما آمنت الحركة بأن سيادة الشعب تمارس فعليا " بواسطة ممثلين منتخبيين انتخابا حرا، وهو ما يقتضي أن تكون كل الحريات معترفا بها في النصوص ومضمونة بالفعل، كما يقتضي التداول على الحكم " وأكدت بأن الدستور التونسي " يضمن أهم الحريات الفردية والعامّة وهو يتحلّى بطابع تحرري صادق ". لكن الحركة تعتبر أن نص الدستور قد أفرغ إلى حد كبير من روحه نتيجة عوامل ثلاثة هي: أولا : "إصدار عدد من القوانين غير ملائمة للدستور وتكتسي طابعا زجريا، ثانيا : التغافل عن بعض المبادئ أو تجاهلها مما ينجر عنه نتائج وخيمة، وثالثا تصرفات إدارية تمثل غاية الإفراط في استعمال السلطة " كما طالبت بإعداد قانون يضبط التعددية الحزبية " بالمشاركة الفعلية لجميع التيارات السياسية الموجودة على الساحة " ودعت إلى ضمان استقلالية الجمعيات بمختلف أصنافها، وإقامة هيكل تضمن اللامركزية السياسية بتعميم هياكل بلدية ومجالس جهوية منتخبة انتخابا حرا ديمقراطيا. وطالبت بضمان استقلال القضاء، وإلغاء المحاكم الاستثنائية، وإحداث مجلس دستوري لمراقبة دستورية القوانين.

إن إرساء الديمقراطية في النظام السياسي يشترط " أن يكون المواطنون قادرين على المساهمة الفعلية في تسيير الشؤون العمومية، وأن لا يكونوا عرضة لضغوط السلطة، وهذا أمر يتطلب: أولا إقامة اللامركزية السياسية، وثانيا إعادة تنظيم السلط العمومية وطرق عملها، وثالثا تحويل النظام الإداري " وتقصد الحركة بالامركزية السياسية " بعث هياكل محلية و جهوية تتمتع بصلوحية اتخاذ القرارات. يجب أن تكون البلدية النواة الأساسية في تنظيم المجتمع فالمواطن يولي أهمية خاصة للبيئة التي يباشر فيها حياته اليومية، وينبغي أن تكون البلدية إطارا يتشبع فيه المواطن بأسس التكوين المدني ".واقترحت الحركة لتحقيق ذلك : تعميم الهياكل البلدية

في سائر أنحاء البلاد، وتوسيع مهامها وصلاحتها. كما طابت بتعزيز دور المجالس الجهوية وضبط صلاحياتها وتوسيع دائرة تركيبتها حتى تعكس فعليا القاعدة الشعبية لهذا دعت الحركة إلى انتخاب نصف أعضاء المجالس الجهوية وبطريقة الاقتراع العام المباشر، والنصف الآخر بطريقة الانتخاب من قبل أعضاء المجالس البلدية ومن بينهم.

1. الاشتراكية : أشارت الحركة إلى أن الديمقراطية في صورتها لا تقف عند العناية

بالجوانب السياسية فقط، وإنما تشمل أيضا الأبعاد الأخرى بما في ذلك إدخال التغييرات الضرورية على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية قصد تحقيق الاشتراكية من هنا جاء تمسكها بالاشتراكية التي هي في جوهرها "نظرة شاملة إلى الإنسان والمجتمع" وتهدف الاشتراكية في نظر الحركة إلى " تمكين المواطنين من اتخاذ القرار في الميدان الاقتصادي ". فالحركة لم تؤمن " بالاشتراكية الكلام ولا بالاشتراكية القهر ". فالاشتراكية التي " تعتمد الجهاز البيروقراطي والهزم الذي على رأسه نفوذ رجل واحد، وتعتمد الرقابة على الصحف وانتشار البوليس في كل مكان والوحدانية السياسية والنقابية، هذه الاشتراكية تؤول حتما إلى، وقد أثبتت التجربة ذلك، إلى احتكار النفوذ السياسي والنفوذ الاقتصادي من طرف أقلية تمارسه لفائدتها الخاصة، وتؤول إلى عرقلة تغيير الطبقة المسيرة وتوقيف تطور المجتمع [□] ". كما تعني الاشتراكية عند الحركة " تنمية الاقتصاد الوطني تنمية عقلانية" و" الحد من الفوارق الاجتماعية والقضاء على مظاهر الحيف والاستغلال". لكن الحركة رفضت اعتماد الاشتراكية البيروقراطية، واعتضت على الاختيار الاشتراكي القائم على المقولات الجاهزة. وأكدت بأن الاشتراكية التي تؤمن بها وتدعو إليها هي " اشتراكية ديمقراطية"، حيث أثبتت التجارب التنموية في العالم الثالث أن " إقامة مجتمع عادل

² . من وثيقة البرنامج السياسي .

ومزدهر لا يمكن أن يتحقق إذا لم يسهم في بنائه الإنسان نفسه بكل اقتناع وحرية واختيار". وتتجسد الاشتراكية في عديد المستويات مثل تنظيم الإنتاج وتنميته، وتوزيع المكاسب، وغرس الشعور بالمسؤولية، وتشريك جميع عناصر الإنتاج في تسيير المؤسسات، مع مراقبة عملها. كذلك دعت الحركة إلى توزيع عادل للثروات وتمكين العمال من الانتفاع بثمار جهودهم أما فيما يتعلق بملكية وسائل الإنتاج، فقد اعتبرت الحركة أن اختياراتها " لا تعطي أهمية لنوعية الملكية عامة كانت أو خاصة أو جماعية، بقدر ما تهتم بطريقة التصرف فيها، وعدالة توزيع مردودها " ³. أن يفقدها قيمتها المطلقة فالاشتراكية في مفهوم الحركة لا يعني إطلاقاً " القضاء على الملكية الخاصة والمبادرة الفردية البعيدة عن الاستغلال " لهذا بقدر ما اعتبرت الحركة الدولة " المحرك الفاعل للنشاط الاقتصادي والضابط له "، حيث تتولى استغلال الثروات الوطنية والإشراف على القطاعات الأساسية للاقتصاد، فإن الحركة آمنت في المقابل بالدور الإيجابي الذي يلعبه القطاع الخاص في تنمية الثروة الوطنية كما دعت الحركة إلى إحكام العلاقة التكاملية بين القطاعات الثلاث، وهي القطاع العام، والقطاع الخاص، و أخيراً القطاع التعاوني الذي دافعت عنه باعتباره " يحقق التوازن في المجال الاجتماعي والتنموي، بشرط أن يكون نابعا من اختيار المعنيين بالأمر، وملائماً لحاجياتهم "، وذلك خلافاً لما حصل خلال تجربة الستينات التي انتقدت الحركة جوانب عديدة منها. ورفضت الحركة مقولة الصراع الطبقي حيث تحد برنامجها السياسي ولوائحها النظرية عن " الأغلبية الساحقة من الشعب المتكون من جماهير الفلاحين والعمال والطبقات المتوسطة والإطارات والمثقفين وكل المنتجين بالفكر والساعد، والذين يساهمون في ازدهار البلاد هذه الأغلبية ترفض استغلال الإنسان للإنسان وما يترتب عنه من فوارق اجتماعية فاحشة، وترفض الإثراء

³ أنظر نص اللائحة الاقتصادية (المؤتمر الأول) .

السهل والسريع ، وترفض المضاربات على حساب الاقتصاد الوطني ، وترفض الضغوط التي تقضي على روح المبادرة والابتكار والمنافسة السليمة والقدرة على الإنتاج ، وترفض الفوضى بكل أشكالها. هذه الأغلبية تؤمن في الآن نفسه بالحرية وبكرامة البشر وبالتوازن الضروري بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع ، وبالعدالة الاجتماعية الحقيقية وبتكافؤ الفرص " كما انتقدت الحركة " الاعتماد المفرط على الخارج ، مما جعل أهم موارد الاقتصاد التونسي تتمثل في السياحة وموارد اليد العاملة في الهجرة وتصدير النفط والنسيج " وطالبت بضرورة صيانة الاقتصاد الوطني من الهيمنة الأجنبية. كما اعتقدت أن سياسة التشجيع على التصدير " جعلت قسما كبيرا من الاستثمارات يتجه إلى الصناعة والخدمات ويهمل الفلاحة ، فقل بسبب ذلك الإنتاج الزراعي وتزايد العجز الغذائي ، وصارت تونس في موقع التبعية في هذا الميدان الاستراتيجي " .⁴ لهذا أولت الحركة أهمية أساسية للقطاع الفلاحي وطالبت بتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي ، والوصول إلى نسبة عالية من الاندماج بين الصناعة والفلاحة ، وتفويت أراضي الدولة إلى العاملين فيها مع تشجيع تعاضديات الخدمات .

من هذا المنطلق ، ووفق السياق التاريخي الذي ميز السبعينات والثمانينات ، حافظت الحركة على اعتقادها بأنه " لا وجود لديمقراطية بدون اشتراكية ، ولا وجود لاشتراكية بدون الديمقراطية " .

2. الهوية العربية الإسلامية : لئن تضمن اسم الحركة مفهومي الديمقراطية والاشتراكية

فإن "الهوية العربية الإسلامية هي السمة التي تحدد طبيعة المجتمع التونسي وانتماءه الحضاري ، وهي المميزة لخصوصية هذا المجتمع الذاتية مما جعلها مرتكزا نظريا تنطلق منه الحركة " ⁵ ، وتناضل من جهة ضد " الاستلاب الحضاري ومحاولات إدراجه في الإطار الفرنكفوني " ومن جهة أخرى " ضد

4 . أنظر اللائحة الاقتصادية (المؤتمر الأول) .

5 . من اللائحة النظرية .

هيمنة بعض المفاهيم المحددة للفكر القومي العربي، و ضد نظرة معينة للإسلام وتفسير محدد لأصوله وتعاليمه هي في أغلب الأحيان خلط بين الإسلام كعقيدة وبين تاريخ المسلمين، وانتقاء بتعصب لبعض فترات هذا التاريخ " .تنطلق الحركة من إيمانها بأن تونس هي " وريثة حضارة عريقة، وقد أضفى عليها الطابع العربي الإسلامي مظاهر لا تمحى إلى الأبد وغرس فيها عناصر أصبحت من مكوناتها الأساسية البارزة "، وبالتالي فإن " تونس جزء لا يتجزأ من الأمة العربية الإسلامية، تتأثر بما يجد داخلها، وتتفاعل مع بقية مكوناتها تفاعلا جدليا عميقا " بناء عليه ترفض الحركة الفصل بين العروبة والإسلام لأنهما " كل غير قابل للتجزئة، خاصة في أقطار المغرب العربي " كما آمنت الحركة بالوحدة العربية " باعتبارها هدفا يستجيب لمطامح الجماهير "، إضافة إلى كونها معطى " يفرضه الماضي العريق والحاضر المتشابه والمصير المشترك " .

تؤمن الحركة بأن الوحدة العربية " هي الإطار الضروري والوحيد لتمكين الأمة العربية الإسلامية من التخلص مما تعانيه من أخطار الهيمنة الأجنبية والتجزئة والتخلف " .كما تعتقد بأن فشل التجارب الوحدوية يعود إلى طابعها الارتجالي وإخضاعها للقوالب الجاهزة، وعدم مشاركة الجماهير الفعلية في قيامها فالمشروع الوحدوي لا ينجح إلا إذا أسهمت فيه الشعوب " ضمن هياكلها الديمقراطية المنتخبة، لأن الوحدة السليمة هي وحدة الشعوب لا وحدة الحكومات " كما أن الوحدة المنشودة هي " الوحدة التقدمية في تصورها وأبعادها، تحافظ على المكاسب الإيجابية التي تتحقق في كل قطر " لهذا دعت الحركة إلى اتباع المرحلة وتجنب الاندفاع العاطفي وضرورة التعامل بكثير من العقلانية مع قضية الوحدة، نظرا لطابعها الاستراتيجي في عصر " يتميز بالتجمعات

⁶ المصدر السابق .

⁷ . من اللائحة النظرية .

الضخمة وبهيمنة الدول الكبرى على بقية الشعوب والأمم".⁸ كما " لا يمكن للوحدة أن تتم بكيفية تقفز على المعوقات أو بكيفية ينظر فيها إلى المميزات القطرية على أنها عراقيل يجب القضاء عليها بدل اعتبارها عناصر مساهمة وإثراء للتراث القومي العام".⁹

في هذا الإطار تعتقد الحركة أن " المحافظة على القيم الإسلامية النبيلة وصيانتها من كل تشويه هو عمل نضالي يفرضه الواقع ، ويحتمه الحرص على سلامة المستقبل " كما أكدت الحركة على أن الدين الإسلامي " تقدمي في جوهره وديمقراطي في روحه ، وإنساني في شمول نظرتة ، وهو دين يرفض كل انغلاق وتقوقع " وانتقدت التأويل المجحف للإسلام مثل مفهوم "الدولة الدينية " الذي " أفرزته ظروف تاريخية معينة ، وهو لا يتماشى مع جوهر الإسلام وروحه ، والاختلاف بينه وبين أن يكون الإسلام دين الدولة والمجتمع اختلاف بارز " ورفضت " تقديم تفسير محدد للنصوص الإسلامية وفرض هذا التفسير في حين أن الدين الإسلامي الحنيف يقر بالاجتهاد ، ويعتمد أسلوبا في التعامل وفي التشريع ، إضافة إلى أن التاريخ الإسلامي مليء بالمذاهب والتفاسير المتعددة والمختلفة والمتعايشة "وأكدت الحركة أنها" لا تقول بعصمة الإمام ولا بولاية الفقيه "¹⁰ . وكما تم التأكيد على الربط العضوي بين الديمقراطية والاشتراكية، اعتبرت الحركة أيضا أنه " لادعم لهوية تونس العربية المسلمة إلا بالإيمان بدور الإنسان الأساسي في تحقيق ذلك ".ولا يعني ذلك وضع الاشتراكية والهوية في مرتبة متأخرة عن الديمقراطية ، إنما تعتقد الحركة بأن " التعامل مع الأصول الثلاثة يجب أن يكون شاملا وجدليا ، لما لكل واحد منها من تأثير على الأصليين الآخرين " .

8 . أنظر اللائحة المذهبية (المؤتمر الأول) .

9 . أنظر لائحة السياسة الخارجية (المؤتمر الأول) .

10 . من اللوائح النظرية .

وقد أكدت اللائحة النظرية التي صدرت عن المؤتمر الرابع أن النضال من أجل تجذير هذا الانتماء الحضاري " موقف ثابت لن تزيده المتغيرات العربية والعالمية إلا رسوخا وتعميقا، خاصة وأننا نعيش عهد القوميات حيث ثارت فيه الحضارة والتاريخ للأمم ضد كل المقولات والاختيارات التي ترفع شعار الأممية".

تلك هي الأصول الثلاث التي تبنتها الحركة منذ تشكلها، وبدأت بلورتها منذ اللائحة المذهبية التي صدرت عن مؤتمرها الأول، واعتمدت عليها كل المؤتمرات اللاحقة لتحديد تصورها " لبناء مجتمع متوازن وفاعل ومتجذر في محيطه الحضاري " لكن يلاحظ أنه بدء من المؤتمر الرابع للحركة أخذ النقاش يتطور تدريجيا حول مفهوم الاشتراكية لقد ذكرت اللائحة النظرية لمؤتمر صفاقس أن " مفهوم الاشتراكية يعيش أزمة حادة وعنيفة أدت ببعض المفكرين والأطراف السياسية المختلفة إلى الدعوة إلى (موت الاشتراكية) وضرورة حذف هذه الكلمة من الاستعمال السياسي الحالي ". لكن الحركة أكدت يومها أن زوال الأنظمة الاشتراكية " لا يعني أبدا زوال الفكر الاشتراكي وخاصة في مفهومه الإنساني العادل الذي تتبناه حركتنا، لكنها تؤكد أيضا على ضرورة التلائم بين هذا الاختيار الأساسي وبين بعض المفاهيم السائدة عاميا، وفي مقدمتها آليات اقتصاد السوق، إضافة إلى احترام المبادرة الفردية والرأسمال الوطني غير المستغل، وحق العمال في استثمار جهودهم داخل مؤسسات توازن بين الربح المشروع والتسيير الاقتصادي السليم والمكاسب الجماعية الملائمة، وكذلك الربط المتين بين الاشتراكية والديمقراطية " .

نظرة الحركة للسياسة الخارجية

تعتمد حركة الديمقراطيين الاشتراكيين على رؤية متوازنة في رسم سياستها الخارجية، تنطلق من مصلحة تونس وانتمائها العربي والإسلامي والإفريقي، مع انخراطها الفاعل والقديم في الدائرة المتوسطة، وانفتاحها

الإيجابي على مختلف الدوائر الحضارية والاستراتيجية في العالم. والحركة تنطلق في سياستها الدولية من أسس

ثابتة أخذت تحدد بعض ملامحها منذ مؤتمرها الثاني :

أ. صيانة الالتزامات المترتبة عن هويتها العربية الإسلامية، وذلك بالعمل على تحقيق الوحدة العربية،

بعيدا عن الارتجال أو القفز فوق الاعتبارات التاريخية والسياسية.

ب صيانة حقوق الإنسان وحقوق الشعوب. فالحركة تعتبر أن احترام حقوق الإنسان يشكل الركيزة

الأساسية للحرية الفردية، وصيانة الذات البشرية. وتعتقد بأنه من الضروري النضال من أجل تكريس الاحترام

الفعلي للأهداف والمبادئ المعلن عنها في ميثاق الأمم المتحدة، وكل المواثيق الدولية بما في ذلك الإعلان العالمي

لحقوق الإنسان.

ج تنمية التعاون الدولي بتحقيق السلم العالمية. وتتمسك الحركة بالدعوة إلى إرساء نظام دولي عادل

يستجيب لمطامح الشعوب، تلعب فيه دول الجنوب دورا هاما، مع إعطاء التعاون جنوب-جنوب الأولوية التي

يستحقها.

في ضوء تلك الثوابت تشكل القضية الفلسطينية هاجسا مركزيا في فكر الحركة وتوجهاتها، فكان من

الطبيعي أن تكون حاضرة في كل مؤتمرات الحركة ومنعرجاتها الأساسية لقد خصص المؤتمر الأول لائحة للقضية

الفلسطينية ساندت فيها الحركة منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب

الفلسطيني. وهي اليوم تقف إلى جانب هذا الشعب وسلطته الوطنية وانتفاضته البطوليّة من أجل استرداد جميع

حقوقه الشرعية وفي مقدمتها إقامة دولته المستقلة.

كما ساندت الحركة كل القضايا العربية العادلة، مثل حق سوريا ولبنان في استرجاع أراضيها المحتلة

من قبل العدو الإسرائيلي. ووقفت إلى جانب العراق أثناء حرب الخليج، واستمرت حتى الآن تطالب برفع

الحصار الظالم المفروض على شعبه الذي يتعرض لكل المخاطر ونددت بالحظر الجائر الذي فرض على الجماهيرية الليبية منذ سنوات وألحق أضرارا كبيرة بمواطني هذا البد الشقيق ومواطنيه.

آمنت الحركة ولا تزال بضرورة قيام مغرب عربي موحد ومتضامن. وهي إذ تتمسك بالاتحاد المغربي وتدعو إلى إحيائه وتفعيله عن طريق كل الحواجز المعرقلة لتنقل البضائع والأشخاص والأفكار، إلا أنها تراهن أكثر على دور فعاليات المجتمعات المدنية المغربية من أجل تحقيق طموحات شعوب المنطقة نحو الحرية والديمقراطية والشراكة الحقيقية. وتعتبر أن هدف بناء المغرب العربي الكبير محدد في مقدمة الدستور التونسي لسنة 1959، وهو هدف في متناول الخيل الحاضر، فقط يجب تذليل العقبات المتنوعة، وتنقية الأجواء السياسي الإقليمية، وتنفيذ ما تم الاتفاق حوله أو توقيعه.

كما أيدت الحركة كل حركات التحرر في العالم وحقها في تقرير المصير، وراهننت على إرساء علاقات تعاون مع عديد الأحزاب التي تلتقي معها على أرضية متقاربة. وقد احتلت الحركة في هذا السياق موقعا هاما ضمن الاشتراكية الدولية، يوم كانت هذه المنظمة في أوج حضورها الإقليمي والدولي. ودافعت الحركة بقوة على مبدأ السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من خلال اللجوء إلى استعمال العنف لحل النزاعات.

خصوصيات حركة الديمقراطيين الاشتراكيين

لكل حزب خصوصياته التي تميزه عن بقية الأحزاب والتنظيمات السياسية. وقد حرصت حركة الديمقراطيين الاشتراكيين أن تثبت طيلة مسيرتها الطويلة أنها ليست مجرد رقم في الحياة الحزبية، أو نسخة مشوهة لأي تنظيم آخر كما أكدت مواقفها الوطنية، وأطروحاتها النظرية والعملية، وأسلوب معالجتها للأزمات، وطريقة تعاطيها مع الأحداث، أنها كانت وما تزال إضافة نوعية في العمل السياسي. لهذا جاءت ولادتها في مرحلة السبعينات استجابة لاحتياج الساحة الوطنية لحزب معارض قادر على ملئ الفراغ ومخاطبة السلطة من موقع الاستقلالية والنضالية والكفاءة السياسية.

في ضوء برنامجها السياسي، وسلسلة المواقف والمبادرات التي قامت بها، وطبيعة مؤسسيها ومناضليها، يمكن تحديد الخصوصيات التالية :

1 التجذر في المجتمع التونسي : لم يكن تأسيس الحركة " نتيجة قرار مجموعة من الوطنيين المناضلين

لاعتبارات ظرفية عرضية، وإنما كان قرار التأسيس وليد مخاض فكري ومادي مر به المجتمع التونسي " لقد سبقت الإشارة إلى أن حركة الديمقراطيين الاشتراكيين ليست حركة عقائدية أو أيديولوجية. هي وليدة الواقع الموضوعي، وتعبير عن تطور تاريخي حتم وجود معارضة وطنية ذات توجهات سياسية غير قافزة على المرحلة أو مسقطة من واقع خارجي مختلف في بنيته وتعقيداته.

2 التمسك بالأولوية السياسية : رغم إيمان الحركة بأهمية القيام بإصلاحات اقتصادية واعتقادها

بضرورة إحداث التغيير الشامل في المجتمع، إلا أنها تمسكت بالمسألة الديمقراطية التي رأت فيها المقدمة الطبيعية والشرط الأساسي لتوفير الأرضية الملائمة لبقية الإصلاحات. من هنا أسهمت الحركة تاريخيا في بلورة خطاب ديمقراطي معارض، يعتبر أن أزمة المجتمع التونسي هي أزمة سياسية بالدرجة الأولى، و" يدافع على النظام

الجمهوري، ويعمل على حماية دستور البلاد"¹¹، ويطالب بفصل الدولة عن الحزب الحاكم، ويدعو إلى احترام مبدأ فصل السلطات وإلغاء التعارض بين الدستور والقوانين، ويتمسك بالآلية الديمقراطية الكفيلة بتحقيق التداول السلمي على السلطة من هنا يمكن القول بأن الحركة " قد بصمت بمساهماتها خلال العقدين الأخيرين الحياة السياسية بمدى وجزرها، وأصبحت بدون غرور معياراً لوضع التعددية وحق الاختلاف "¹².

3. التمسك بالنضال السلمي والقانوني : حركة الديمقراطيين الاشتراكيين حركة سياسية تؤمن بالتغيير

السلمي، وترفض اللجوء إلى العنف، وتدين كل من يلجأ إليه لفرض تصوراتها على الآخرين. كما يعتقد مناضلوها بأن العنف يولد العنف، وأن الشعب التونسي شعب مسالم، لا يميل إلى التطرف ولا يقر الإرهاب كأسلوب في التغيير السياسي. من هذا المنطلق أدانت الحركة كل أشكال العنف مهما كان مآثها أو مبررات أصحابها، لكنها كانت في كل مرة تربط بين إدانة العنف وضرورة معالجة الأسباب التي أدت إليه، سواء أكانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية.

إلى جانب إدانة العنف والدعوة إلى معالجة أسبابه المباشرة والعميقة، تمسكت الحركة منذ نشأتها بالعمل العلني والقانوني، ورفضت في مختلف الظروف والأحوال اللجوء إلى السرية. كانت دائماً، وحتى في الفترات التي سبقت الاعتراف القانوني بها، حريصة على أن تكون مبادراتها معلومة لدى الجميع، وقياداتها قريبة من المواطنين ومعروفة لديهم. لقد أكدت اللائحة النظرية الصادرة عن مؤتمر صفاقس على أن الحركة " تنظيم سياسي يعتمد أساليب النضال السياسي لتحقيق أهدافه، والحوار بين مختلف الأطراف الوطنية قصد الإسهام في بناء المجتمع المدني التعددي المسؤول، ويرفض كل أساليب التوتر والعنف بمختلف أشكاله ". بناء عليه عملت الحركة جاهدة على إرجاع المصادقية إلى العملية الانتخابية وصندوق الاقتراع، نظراً لإيمانها بأن الانتخابات النزهة

¹¹ . البند الخامس من ميثاق الحركة .

¹² . إسماعيل بولحية " افتتاحية النشرة الداخلية ، جوان 1997 .

والديمقراطية والتعددية هي الكفيلة وحدها بتعبئة الشعب، وتحميلة مسؤولية حماية البلاد ومكاسبها ومؤسساتها من كل تطرف أو عمل مغامر.

4. الانتشار والانفتاح على جميع الطبقات : حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، خلافا للدعوات التي

روجها خصومها، ليست حركة ذات رهان طبقي ضيق. فهي منفتحة على جميع الطبقات والفئات الاجتماعية، لا تفضل طبقة على أخرى، وتؤمن بوحدة الشعب التونسي. كما أنها ولدت متحررة من النزعات الجهوية. فرغم أن نواتها الأولى ظهرت بالعاصمة، غير أنها كانت متنوعة في تركيبتها، حريصة على تأسيس الفروع في كل شبر من التراب الوطني وقد تجلى ذلك خلال المحطات الانتخابية التي شاركت فيها الحركة بقوة وأثبتت حضورا شعبيا واسعا. وكان ذلك من أهم العوامل التي دفعت بالسلطة في مطلع الثمانينات إلى شن هجوم كاسح على الحركة، وحاولت إجهاض خطواتها الأولى، بعد ما عاينت قدرة الحركة على اختراق الحصون الاستراتيجية للحزب الدستوري، سواء في الجنوب أو الشمال الغربي، أو مناطق أخرى من البلاد التونسية.

5. التدرج والواقعية وتجنب حرق المراحل : حركة الديمقراطيين الاشتراكيين ليست حركة ثورية،

وأكدت منذ تأسيسها أنها تنتمي للحركة الإصلاحية سواء في مضامينها السياسية أو في تقاليدتها العملية ليس الوصول إلى السلطة هدف في حد ذاته، ولكنه وسيلة لتغيير الواقع المجتمعي من هنا جاء رفضها المستمر لأسلوب رد الفعل واللجوء إلى التفكير الانقلابي أو منهجية حرق المراحل إنها تؤمن بالتدرج في تحقيق الأهداف، وتمسك بالواقعية في تحديد هذه الأهداف وضبط الأدوات الكفيلة بتحقيقها.

6. التمسك بالمبادئ والمرونة في الأسلوب : عرفت حركة الديمقراطيين الاشتراكيين بتمسكها الشديد

بالمبادئ والثوابت التي قامت عليها فهي ليست من الحركات التي تقبل التفاوض حول ما تعتقده حقا مشروعا أو مصلحة عليا بالبلاد لكنها في الآن نفسه كانت ولا تزال تبدي الكثير من المرونة السياسية، وتأخذ بعين الاعتبار

العوائق الموضوعية، وتؤمن بالحوار الإيجابي الذي ترى فيه الحل الوحيد للمشاكل السياسية مهما تعقدت وتطورت.

7 . التشبيث بالإطار الوطني ورفض التبعية للخارج : حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، حركة وطنية

معارضة، متمسكة بوطنيتها كل التمسك، وترفض بقوة أي محاولة للتشكيك في أصالتها وولائها المطلق لتونس وكانت طيلة تاريخها ترفض مختلف أشكال التبعية للخارج، وتتصدى لمحاولات المساس من مصداقية واستقلالية القرار الوطني بسيادة البلاد تبقى فوق كل اعتبار. كما أن تغيير الأوضاع المحلية هي شأن داخلي يهم التونسيين فقط لهذا أكد ميثاق الحركة في بنده السادس على ضرورة " حماية الاستقلال الوطني والوقوف ضد كل شكل من أشكال التدخل الأجنبي في شؤون البلاد الداخلية ".

هياكل الحركة ومؤسساتها

اختارت الحركة أن تكون حزبا جماهيريا لهذا لم تتشدد في وضع شروط كثيرة لقبول العضوية الجديدة

فالمطلوب من الراغب في الانتماء أن يكون تونسي الجنسية، ولا يقل سنه عن 18 سنة، وألا يكون مرتبطا

بتنظيم سياسي آخر، وأن يزكيه عضوان من الحركة، وأن يسدد معلوم انخراطه. وهي شروط منطقية وعادية.

إن عدم استناد الحركة على أيديولوجيا جاهزة لا يعني أنها مفتوحة لأي كان، ولا تملك مقاييس

موضوعية في عملية الانتقاء. فالأعضاء ملزمون باحترام ميثاق الحركة الذي يتكون من سبع بنود، وهي :

1- النضال لكي تكون الديمقراطية أساس الحياة العامة بالبلاد والكفاح المستمر ضد التعسف والعنف

وانعدام التسامح.

2- محاربة استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، والنضال من أجل إقرار نظام اشتراكي يضع التنمية

الاقتصادية في خدمة العدالة الاجتماعية.

3- النضال من أجل دعم الهوية العربية والإسلامية للشعب التونسي، وتمتين انتمائه الحضاري

والمستقبلي لأمتة العربية.

4- العمل على حماية كرامة المواطن التونسي والدفاع عن حقوقه الأساسية وحياته العامة.

5- الدفاع عن النظام الجمهوري والعمل على احترام دستور البلاد.

6- حماية الاستقلال الوطني، والوقوف ضد كل أشكال التدخل الخارجي في شؤون البلاد الداخلية.

7- النضال من أجل :

أ- بناء المغرب العربي الكبير باعتباره مرحلة في طريق الوحدة العربية الشاملة.

ب- تمتين أواصر الأخوة مع بلدان الإسلامية والتضامن مع البلدان الإفريقية.

ت- انتصار مبادئ السلام والحرية لكل الشعوب.

إن المتأمل في مقومات هذا الميثاق يجدها تعكس بوضوح الخصائص السياسية والثقافية المطلوبة في العنصر الديمقراطي الاشتراكي. فهو يولي المسألة الديمقراطية أهمية كبرى، ولا يؤمن إلا بالنضال السلمي، ويقبل بالتعايش مع الذين يخالفوه الانتماء الحزبي والنظرة لقضايا المجتمع والدولة. كذلك حريص على قيم العدالة فلا يستغل غيره مهما كان نفوذه المالي وموقعه. ولا تقبل الحركة عضوية من يقدر في انتماء تونس للإسلام ومحيطها العربي، لكنها في المقابل لا تسمح بالتعصب والغلو والتشدد المنبوذ. كما أن الديمقراطي الاشتراكي مناضل بحكم تكوينه المدني والسياسي من أجل تكريس حقوق الإنسان على أرض الواقع وهو أيضا غير على النظام الجمهوري ومؤسساته الدستورية، ويتصدى بقوة لكل من يحاول المساس منه أو تغييره. وأخيرا وحدوي عقلاني، يعمل على إعادة الاعتبار لقيم التضامن على الصعيدين العربي والإسلامي تلك مواصفات العضو النموذجي في الحركة، وهي في نفس الوقت خصائص المواطن التونسي التي اكتسبها من خلال مسيرته التاريخية ومن مجموع التراكمات التي ورثها جيلا بعد جيل.

لا توجد تراتبية ذات طابع قدسي أو تعسفي داخل الحركة، فجميع الأعضاء " متساوون في الحقوق والواجبات " يستوي في ذلك الأمين العام للحركة وأي عضو جديد. كما أقر القانون الداخلي للحركة مبدأ " المسؤولية الجماعية "، فأعضاء كل هيئة من هيئات الحركة " متضامنون في نشاطهم ومسؤوليتهم جماعية " كم أن الانتخاب " هو الوسيلة الوحيدة لتحمل المسؤولية في جميع هيئات الحركة " ويكفي أن يمر على انتماء العضو مدة ستة أشهر حتى يكتسب حق الانتخاب. فإذا بلغ سنته الأولى بعد الانخراط يصبح في إمكانه الترشح لعضوية هيئة الفرع التابع له، وبعد سنتين يمكنه الترشح إلى عضوية مكتب جامعي. أما إذا رغب في الالتحاق بالمجلس

الوطني أو الترشح إلى المكتب السياسي، فيجب أن يكون قد تحمل مسؤولية طيلة سنتين كاملين في إحدى هيئات الحركة أي أنه بعد أربع سنوات فقط من التحاقه بصفوف الحركة يصبح - إذا أثبت جديته وحضوره وكسب ثقة أغلبية المناضلين - يحتل موقعا قياديا فيها ولا تسحب العضوية من أي شخص إلا إذا قد هو استقالته، أو صدر قرار في شأنه من لجنة النظام. ولا يحصل ذلك إلا إذا ارتكب مخالفات خطيرة لا تسمح له بالاحتفاظ بانتمائه للحركة.

تتميز العملية الانتخابية داخل الحركة بالشفافية المطلقة، حيث يكون " التصويت شخصا ولا يمكن أن يتم بالوكالة ". كما أن " الانتخابات سرية والاقتراع فردي ". لا يقع اعتماد شكل التصويت برفع الأيدي إلا عند التصويت على اللوائح كما أخذت الحركة بمبدأ الأغلبية، وهو مبدأ ديمقراطي لا غبار عليه ولا يتعارض مع حق الأقلية في التعبير عن آرائها والدفاع عن وجهة نظرها.

اعتمدت الحركة على التقسيم الترابي أو القطاعي نظرا لحرصها منذ البداية على تحقيق امتداد شامل في كل جزء من تراب الجمهورية، وأيضا في مختلف القطاعات والمجالات على هذا الأساس تنطلق هيكلية الحركة من الخلية التي لا يقل أعضاؤها عن العشرة. هؤلاء مطلوب منهم أن ينتخبوا منسقا ونائبا له. فإذا بلغوا الثلاثين على الأقل، تحولوا إلى فرع بقرار من المكتب السياسي بناء على اقتراح من مكتب الجامعة. وإذا كان دور الخلية يقف عند حد التعريف بالحركة ونشر مبادئها، فإن الفروع تسهم في بلورة سياسة الحركة من خلال إعداد الدراسات والتقارير. كما تقوم بمهمة التكوين العقائدي والسياسي للمنخرطين، وتعمل على أن تكون همزة الوصل بين الحركة والمواطنين بفضل الاهتمام المستمر بمشاغلهم والتعرف على مشاكلهم ومطالبهم فالفرع هو عين الحركة في الجهة وأذننها التي تسمع بها ما يريده المواطن كذلك تتحمل الفروع مسؤولية كبيرة في حماية أعضاء الحركة وتمتين أواصر التضامن والحممة بينهم وتتولى تنفيذ سياسة الحركة على الصعيد الجهوي أو القطاعي، إضافة إلى

قيامها بدور تمثل الحركة لدى السلط الإدارية والسياسية. بعد ذلك تأتي الجامعات التي يساوي عددها عدد ولايات الجمهورية، و التي تتولى تنشيط الحياة السياسية على الصعيد الجهوي، وتسهر على نشاط الحركة والتنسيق بين الفروع الراجعة لها بالنظر، وما يقتضيه ذلك من مراقبة التصرف الإداري والمالي، والإشراف على انتخاب مكاتب الفروع، وربط العلاقة بين الفروع والمكتب السياسي، وتنظيم التعاون بين هياكل الحركة وبين مختلف المنظمات الاجتماعية والثقافية والنقابية الموجودة بالجهة. كل ذلك يبين أهمية القاعدة في تنمية الحياة الحزبية داخل الحركة وخارجها. فالمؤتمر الوطني يشكل أعلى سلطة في الحركة، وتعتبر قراراته ملزمة للجميع. وهو الذي يتولى ضبط الاتجاهات الأساسية والاختيارات السياسية في جميع الميادين، ويقوم وحده بتنقيح القانون الأساسي للحركة ن ويصادق على نظامها الداخلي وتقريرها الأدبي والمالي، وينتخب مجلسها الوطني وتنعقد دوراته العادية مرة كل أربع سنوات، ويضم أعضاء المكتب السياسي وأعضاء المجلس الوطني والنواب المنتخبين للفروع، لكن يمكن أن ينعقد في الحالات الاستثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

بين سلطة المؤتمر والمهام الموكولة للمكتب السياسي يقوم المجلس الوطني بدور هام. فتاريخ الحركة يشهد بأهمية هذا الهيكل وحضوره البارز في مختلف المحطات الأساسية والأزمات التي مرت بها الحركة. يبرز ذلك من خلاله المهام التي حددت له في النظام الأساسي، وهي متابعة تنفيذ مقررات المؤتمر، والمصادقة على مشروع التقريرين الأدبي والمالي للمكتب السياسي قبل إحالتها على المؤتمر، وهو الذي يتولى دعوة المؤتمر للانعقاد، ويشارك بدرجة كبيرة في النشاط الميداني للحركة واللجان المركزية والجهوية. كما أن المجلس الوطني هو الذي ينتخب رئيس الحركة ونائبه والكاتب العام مع بقية أعضاء المكتب السياسي، وكذلك لجنة النظام ومراقبي الحسابات.

أخيراً يشكل المكتب السياسي السلطة التنفيذية للحركة، حيث يتولى تنفيذ اختياراتها، والسهر على احترام قانونها الأساسي ونظامها الداخلي وحسن سير نشاطها الطبيعي، ومراقبة تصرفها الإداري والمالي. يعتمد المكتب على مبدأ التصويت عند اتخاذ القرارات ويأخذ برأي الأغلبية، على أن يكون رأي الرئيس مرجحاً عند تعادل الأصوات وعززت الحركة المكتب السياسي بآخر موسع يحضره الكتاب العامي للجامعات، وتكون مهمة المكتب السياسي الموسع تقديم المقترحات والتوصيات للمكتب السياسي، فيعزز بذلك الممارسة الديمقراطية ويقلل من احتمالات الانفراد بالسلطة واحتكار القرار وقد تغير عدد أعضاء المكتب حسب تغير النظرة التنظيمية للرجل الأول في الحركة. وأضاف المؤتمر الرابع إلى جانب المكتب السياسي سكرتاريا التي ألغاه المؤتمر الخامس.

أما الأمين العام فدوره هام ومسؤولياته الأدبية والحزبية كبيرة، حيث كلف بالسهر على صيانة وحدة الحركة واحترام مبادئها، وما يقتضيه ذلك من بذل الجهود للارتقاء بالأداء الحزبي وتحقيق الانسجام الداخلي، والتحكم في الاختلافات التي لا يخلو منها أي عمل جماعي. كما يتولى إمضاء نصوص الحركة، وتمثيلها لدى السلط العمومية والمنظمات الشعبية والأحزاب السياسية، وكذلك في علاقات الحركة بالخارج. وجميع تلك المهام لا تتضمن الانفراد بالسلطة أو احتكار القرار.

كما تجدر الإشارة إلى مجموع اللجان التابعة للمكتب السياسي والتي تقوم بدور هام. هناك لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ولجنة التربية والموارد البشرية، ولجنة الإعلام والثقافة، ولجنة الشباب والتكوين، ولجنة العلاقات مع الأحزاب والمنظمات، ولجنة العلاقات الخارجية، ولجنة التعبئة والتنمية الجهوية، لجنة المرأة والأسرة، لجنة النظام والأخلاقيات، لجنة مراقبة الحسابات.

يضاف إلى ذلك تأسيس " المنظمة الديمقراطية للشباب " في شهر ديسمبر 1992 التي عملت على تأطير

الشباب بمن فيهم الطلبة كما أنشأت الحركة أيضا " مركز خير الدين لنشر الثقافة الديمقراطية "، الذي كان

يحمل اسم مركز ابن خلدون.

تلك هي أبرز آليات التنظيم الهيكلي للحركة، وهو تنظيم يقوم على توسيع دائرة المشاركة في التسيير

وصنع القرار، ويعتمد على الشفافية وتوازن السلطات، وتحكيم القاعدة، والرهان على نضج العضو وفعاليته.

تواريخ ومحطات في مسيرة الحركة

- أكتوبر 1971 : مؤتمر المنستير الأول للحزب الاشتراكي الدستوري الذي تحصل فيه التيار الليبرالي على الأغلبية
- نوفمبر 1971 : طرد الأخ أحمد المستيري من الحزب الاشتراكي الدستوري
- 13 أكتوبر 1972 : توجيه رسالة إلى الرئيس الحبيب بورقيبة.
- 21 أكتوبر 1972 : الأخ أحمد المستيري يغادر الحزب الاشتراكي الدستوري بعدما تزعم التيار التحرري داخله.
- 13 جانفي 1974 : أصدرت 12 شخصية بيانا عبرت فيه عن تأييدها لمبدأ الوحدة مع ليبيا المعلن عنها في إعلان جربة، مع ذكر عدد من التحفظات من بين الممضين الإخوان : أحمد المستيري، عبد الستار العجمي، الدالي الجازي، إسماعيل بولحية.
- 10 سبتمبر 1974 : إصدار بيان ممضى من قبل عدد من رموز التيار الديمقراطي من بينهم الأخ أحمد المستيري، أعلنوا فيه فشل نظام الحزب الواحد.
- 20 مارس 1976 : أصدرت مجموعة التحرريين بيانا إلى الرأي العام بتلك المناسبة حول الأوضاع السياسية عبروا فيه عن ضرورة إرساء الديمقراطية في الحياة العامة.
- 12 أبريل 1977 : صدور نداء يحمل توقيع المجموعة السابقة مع 168 شخصية، ويتضمن الدعوة إلى عقد مؤتمر وطني حول الحريات العامة يوم 10 جوان من نفس السنة، وبعث مجلس وطني من أجل الحريات العامة، تشكل من السادة حسيب بن عمار، حمودة بن سلامة، حبيب بولعراس، دالي الجازي، محمد مواعدة، عمار بن محمود، فوزي بن حميدة، محمد بن أحمد.

- 7 ماي 1977 : السماح بتشكيل أول مكتب للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان بعد حصولها على التأشيرة القانونية وكانت الرابطة تقدمت بطلب في هذا الشأن في 22 ماي 1976. مع الملاحظ أن 11 عضوا من الهيئة المديرة كانوا من الموقعين على نداء 12 أفريل 1977.
- 25 جويلية 1977 : عشرون من شباب الحركة يوجهون رسالة إلى الرئيس بورقيبة دعوا فيها إلى أن تستعيد بطاقة الاقتراع دلالتها الحقيقية.
- 13 أكتوبر 1977 : الرئيس بورقيبة يستقبل الأخ أحمد المستيري الذي سلمه باسم مجموعة الاشتراكيين الديمقراطيين مشروع " الميثاق الوطني".
- 29 ديسمبر 1977 : صدور العدد الأول من صحيفة الرأي.
- 18 جانفي 1978 : قررت مجموعة الديمقراطيين الاشتراكيين المجتمعمة في مكتب الأخ أحمد المستيري تأسيس الحزب بصفة رسمية، وعهدت إلى لجنة تم انتخابها لتقوم بالإجراءات القانونية قصد الإعلان في الوقت الذي تراه صالحا.
- 26 جانفي 1978 : الاتحاد العام التونسي للشغل يعلن الإضراب العام، وسقوط عشرات القتلى بسبب نزول الجيش في الشوارع، واعتقال القيادة النقابية وعدد واسع من المواطنين.
- 29 جانفي 1978 : الأخ أحمد المستيري يعقد ندوة صحفية باسم الحركة، يكشف فيها تفاصيل الوساطة التي حاولت الحركة القيام بها لتلافي الصدام بين السلطة والاتحاد العام التونسي للشغل. واتهم السلطة بأنها لم تفعل شيئا من أجل تلافي المواجهة، كما طالب بتشكيل لجنة وطنية لتقصي الحقائق.

- 18 أبريل 1978 : الأخ أحمد المستيري يحال أمام حاكم التحقيق بتهمة " ثلب النظام " إثر جولة قام بها في العواصم العربية والإفريقية والأوروبية والأمريكية عقب أحداث 26 جانفي 1978.
- 10 جوان 1978 : الإعلان عن تأسيس حركة الديمقراطيين الاشتراكيين.
- 27 جانفي 1980 : عملية قفصة.
- فيفري 1980 : صدور بيان من الحركة حول حادثة قفصة.
- 19 جويلية 1980 : الحصول على رخصتي صحيفتي "المستقبل " و "لافونير ".
- 1 ديسمبر 1980 : صدور العدد الأول من صحيفة " المستقبل".
- 30 أوت 1981 : انعقاد المجلس الوطني الأول للحركة الذي كانت أشغاله تحضيراً للمشاركة للمشاركة في الانتخابات التشريعية المقرر يوم 1 نوفمبر 1981.
- 15 أكتوبر 1981 : انطلاق الحملة الانتخابية لمجلس الأمة في ظروف غير طبيعية، وصدور العدد الأول من مجلة " لافونير " لسان حال الحركة باللغة الفرنسية.
- 1 نوفمبر 1981 : أول مشاركة للحركة في الانتخابات التشريعية التي شهدت إقبالا شديدا على الورقة الخضراء.
- 3 نوفمبر 1981 : الأخ أحمد المستيري يعقد ندوة صحفية بمقر الحركة يتهم فيها السلطة بتزوير الانتخابات.
- 7 مارس 1982 : تنظيم المهرجان الأول لصحيفة "المستقبل"، الذي شهدا إقبالا واسعا.

- 21 سبتمبر 1982 : مظاهرة يقودها الأخ أحمد المستيري على إثر مجازر صبرا وشاتيلا، ويلقي كلمة حماسية في المتظاهرين لكن " البوب " تصدى لهذه المسيرة السلمية بالعنف. كما قامت السلطة بحجز عدد من صحيفة " المستقبل " لاحتوائه على نداء من أجل المشاركة في المسيرة.

- 20 جوان 1982 : انعقاد المجلس الوطني الثاني الذي خصص للنظر في نشاط الحركة، وأشاد بصمود الشعب الفلسطيني أمام الهجمة الصهيونية على لبنان.

- 11 جوان 1983 : انعقاد المجلس الوطني الثالث الذي أقر مبدأ عقد المؤتمر الأول للحركة في أواخر 1983.

- 15 أكتوبر 1983 : انعقاد المجلس الوطني الرابع الذي أقر تحديد تاريخ للمؤتمر الأول تحت شعار " المسؤولية للشعب ".

- 19 نوفمبر 1983 : الحصول على التأشيرة القانونية قبل أيام من انعقاد مؤتمرها الأول.

- 16 ديسمبر 1983 : افتتاح المؤتمر الأول للحركة.

- 3 جانفي 1984 : انتفاضة الخبز.

- 22 جانفي 1984 : انعقاد المجلس الوطني الخامس الذي وجه نقدا

للاختيارات السياسية والاقتصادية للسلطة، ودعا إلى تكوين لجنة تحقيق وطنية حول انتفاضة الخبز، وطالب بحل مجلس النواب.

- 28 و 29 جويلية 1984 : انعقاد المجلس الوطني السادس الذي حلل أسباب ونتائج انتفاضة الخبز، وحمل النظام مسؤولية الأحداث، وطالب بعفو تشريعي عام، وكف التآمر على اتحاد الشغل.

- 19 و 20 جانفي 1985 : انعقاد المجلس الوطني السابع الذي تعرض إلى المضايقات التي تمارسها السلطة على مناضلي الحركة بالجهات، وإيقاف جريدتي "المستقبل ولافونير"، كما تناول المجلس أزمة الجامعة.

- 10 مارس 1985 : انعقاد المجلس الوطني الثامن في جلسة استثنائية قرر فيها مقاطعة الانتخابات البلدية.

- 29 سبتمبر 1985 : انعقاد المجلس الوطني التاسع الذي نظر في توتر العلاقات الدبلوماسية بين تونس وليبيا على إثر طرد العمال التونسيين. كما حدد المجلس موعدا لعقد المؤتمر الثاني للحركة.

- 9 مارس 1986 : انعقاد المجلس الوطني العاشر الذي نظر في الإعداد المادي للمؤتمر الثاني.

- 16 أفريل 1986 : الولايات المتحدة الأمريكية تشن عدوانا على ليبيا، فتنظم أحزاب المعارضة مسيرة شعبية للتنديد، فتم تفريق المتظاهرين بالقوة وإيقاف الأخ أحمد المستيري والحكم عليه بأربعة أشهر سجنا.

- 28 سبتمبر 1986 : انعقاد المجلس الوطني الحادي عشر في غياب الأخ أحمد المستيري، حيث تم اعتقاله على إثر مسيرة الاحتجاج على العدوان الأمريكي على ليبيا،

وطال المجلس بالإفراج عنه ورفع القرار القاضي بمنع صحف المعارضة من الصدور. كما نظر

المجلس في الانتخابات التشريعية المقررة ليوم 2 نوفمبر 1986.

- 9 نوفمبر 1986 : انعقاد المجلس الوطني الثاني عشر الذي عبر عن ارتياحه

بالإفراج عن الأخ أحمد المستيري، وقرر عدم المشاركة في الانتخابات التشريعية.

- 25 أكتوبر 1987 : انعقاد المجلس الوطني الثالث عشر، الذي نظر في

موضوع المحاكمات التي تعرض لها الإسلاميون في تلك الظروف.

- 26 ديسمبر 1986 : افتتاح المؤتمر الثاني للحركة، الذي أعاد انتخاب الأخ

أحمد المستيري أمينا عاما للحركة.

- 7 نوفمبر 1987 تغيير سياسي في أعلى هرم السلطة، والرئيس بن يتوجه

ببيان للشعب التونسي يفتح صفحة جديدة في تاريخ تونس. المكتب السياسي يجتمع في نفس

اليوم بمنزل الأخ أحمد المستيري ويصدر بيانا يرحب بالتغيير، ويساند الرئيس بن علي.

- 29 نوفمبر 1987 : انعقاد المجلس الوطني الرابع عشر في دورة استثنائية

لتقييم الأوضاع الجديدة بتونس بعد تحول السابع من نوفمبر الذي عبر المجلس عن مساندته له.

- 12 جوان 1988 : الحركة تقيم ندوة فكرية حول " الديمقراطية في برامج

الأحزاب " حظرتها عديد الفعاليات الديمقراطية.

- 7 أوت 1988 : انعقاد المجلس الوطني الخامس عشر الذي اعترض على

مبدأ المشاركة في الانتخابات التشريعية الجزئية، وذكر في بيانه بأن البلاد تعيش واقعا لا

يتمشى مع محتوى خطاب التغيير.

- 25 أوت 1988 : افتتاح أول ملتقى للشباب الديمقراطي الاشتراكي بمدينة صفاقس.

- 18 و 19 فيفري 1989 : إقرار المشاركة في الانتخابات التشريعية المقررة ليوم 2 أفريل 1989 ، مع رفض مشروع القائمة الموحدة بين الحزب الحاكم والمعارضة.

- 2 أفريل 1989 : تنظيم الانتخابات التشريعية الأولى في ظل العهد الجديد.

- 30 أفريل 1989 : انعقاد المجلس الوطني السابع عشر الذي عبر فيه الأخ أحمد المستيري عن اعتزامه التخلي عن الأمانة العامة.

- 25 جولية 1989 : انعقاد المجلس الوطني الثامن عشر الذي رفض استقالة الأخ أحمد المستيري، لكن المجلس اجتمع من جديد بعد خمسة أيام وأقر الاستقالة، واختار منسقا للحركة في انتظار انتخاب أمين عام جديد للحركة.

- 10 سبتمبر 1989 : يعين المجلس الوطني التاسع عشر الأخ محمد مواعدة أمينا عاما للحركة، ويتم تسديد الشغور في المكتب السياسي.

- 25 مارس 1990 : انعقاد المجلس الوطني العشرون في صفاقس الذي دعا إلى تغيير أسلوب الحكم ودعم المعارضة الوطنية.

- 10 جوان 1990 : تنظيم الانتخابات البلدية التي قاطعتها الحركة.

- 29 جولية 1990 : انعقاد المجلس الوطني الواحد والعشرون الذي تجاوز

الخلاف حول تاريخ عقد المؤتمر الثالث، وعينه قبل نهاية عام 1990.

- 2 أوت 1990 : اندلاع أزمة الخليج.

- 14 أوت 1990 : نظمت كل الأحزاب مسيرة نددت فيها بالتواجد الأمريكي في منطقة الخليج.

- 23 سبتمبر 1990 : انعقاد المجلس الوطني الثاني والعشرون الذي نظر في أزمة الخليج، ودور الحركة في مساندة العراق، وضبط التاريخ النهائي لعقد المؤتمر الثالث.

- 2 ديسمبر 1990 : انعقاد المجلس الوطني الثالث والعشرون الذي ضبط جدول أعمال المؤتمر، وناقش الخطوط العامة للتقريرين الأدبي والمالي المعدان للمؤتمر الثالث.

- 27 ديسمبر 1990 : انعقاد المجلس الوطني الرابع والعشرون الذي نظر من جديد في أزمة الخليج، والوضع العام في البلاد، والتراتب الأخرى في إعداد المؤتمر.

- 28 ديسمبر 1990 : افتتاح أشغال المؤتمر الثالث للحركة الذي انتخب الأخ محمد موعدة أميناً عاماً للحركة بعد استقالة الأخ أحمد المستيري.

- 3 مارس 1991 : انعقاد المجلس الوطني الخامس والعشرون الذي نظر في انعكاسات حرب الخليج وتداعياتها، وناقش علاقة السلطة بالمعارضة في ظل التوتر الذي حصل بين الطرفين، وأقر مبدأ المشاركة في أعمال اللجان الاستشارية للتخطيط.

- 27 و 28 جويلية 1991 : انعقاد المجلس الوطني السادس والعشرون الذي استعرض الوضع العام في البلاد في ظل المواجهة بين السلطة وحركة النهضة كما نظر في النظام الداخلي للحركة، وأقر بعث منظمة شبابية تابعة للحركة.

- 8 و 9 فيفري 1992 : انعقاد المجلس الوطني السابع والعشرون الذي تناول الصعوبات التي واجهت الرابطة بعد تعديل قانون الجمعيات، وعبر عن تمسكه بالرابطة

باعتبارها مكسب وطني. كما أشار إلى تراجع القدرة الشرائية للمواطن، وعبر عن رفضه للعنف والتطرف الديني.

- 9 و 10 ماي 1992 : انعقاد المجلس الوطني الثامن والعشرون في دورة

استثنائية خصصت لإقضاء المجموعة الملتفة حول الأخ مصطفى بن جعفر التي عقدت ندوة في سوسة يومي 2 و 3 ماي 1992 توجهت خلالها بالنقد للممارسات السياسية للأخ محمد مواعدة. وقرر المجلس تجميد عضوية كل من مصطفى بن جعفر وعبد اللطيف عبيد ومحمد بنور، وإحالتهم على لجنة النظام، مع التنديد ببيان ندوة سوسة.

- 12 و 13 ديسمبر 1992 : انعقاد المجلس الوطني التاسع والعشرون في

القيروان. كما أقر المجلس تجميد عضوية العديد من كوادر الحركة. ودعا إلى تنظيم مؤتمر استثنائي في صفاقس.

- 25 ديسمبر 1992 : افتتاح المؤتمر التأسيسي للمنظمة الديمقراطية للشباب.

- 26 مارس 1993 : افتتاح المؤتمر الرابع للحركة في مدينة صفاقس الذي أقر

إقضاء الأخ مصطفى بن جعفر وعدد من كوادر الحركة.

- 10 جوان 1993 : الحركة تعقد ندوة عربية حول آليات التحول الديمقراطي

بمناسبة الذكرى 15 لتأسيس الحركة.

- 13 جوان 1993 : انعقاد المجلس الوطني الثلاثون الذي أقر مبدأ المشاركة

في الانتخابات التشريعية ، والإعداد لها.

- 28 نوفمبر 1993 : أقر المجلس الوطني الواحد والثلاثون ترشيح الرئيس بن علي للانتخابات الرئاسية لسنة 1994 ، ودعوة بقية الأحزاب للقيام بالمثل.
- 30 جانفي 1994 : انعقاد المجلس الوطني الثاني والثلاثون الذي أقر مبدأ المشاركة بخمسة وعشرين قائمة في الانتخابات التشريعية بكامل أنحاء البلاد.
- 20 مارس 1994 : تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وفوز الحركة بعشر مقاعد في مجلس النواب.
- غرة ماي 1994 : انعقاد المجلس الوطني الثالث والثلاثون الذي أقر مبدأ المشاركة في الانتخابات البلدية.
- 20 ماي 1994 : الحركة تنظم ندوة حول " التعليم الأساسي : الواقع والآفاق ".
- 29 جانفي 1994 : انعقاد المجلس الوطني الرابع والثلاثون الذي أعد مشاركة الحركة في الانتخابات البلدية.
- 21 ماي 1995 : تنظيم الانتخابات البلدية التي صدمت الشارع الديمقراطي، وشكلت انتكاسة في المسار التعددي، حيث تضمنت النتائج الرسمية فوز عضوين فقط من الحركة.
- 10 جوان 1995 : أقامت الحركة مهرجانا تضامنيا مع العراق وليبيا وفلسطين واليمن الموحد، وذلك بمناسبة الذكرى 16 لتأسيسها.

- 11 جوان 1995 : انعقاد المجلس الوطني الخامس والثلاثون الذي خصص لدراسة نتائج الانتخابات البلدية، وما تخللها من تجاوزات، وتوجه ببناء للرئيس من أجل اتخاذ المبادرات الملائمة لدفع الديمقراطية.
- 9 أكتوبر 1995 : إيقاف الأخ محمد موعدة رئيس الحركة وإحالة على العدالة وقد تضامنت الحركة معه وتابعت جميع مراحلها وأصدرت في ذلك عدة بيانات، ونظرت في تداعيات ذلك خلال دورتين استثنائيتين للمجلس الوطني.
- 2 فيفري 1996 : صدور الحكم الابتدائي بالسجن على الأخ محمد موعدة رئيس الحركة.
- 28 جوان 1996 : انعقاد المجلس الوطني السادس والثلاثون الذي عقد في مقر جامعة ولاية أريانة ونظر في تداعيات اعتقال الأخ محمد موعدة، وانتخب المجلس الأخ إسماعيل بولحية رئيسا للحركة تحضيراً للمؤتمر الاستثنائي.
- 17 نوفمبر 1996 : خصص المجلس الوطني السابع والثلاثون لإعداد المؤتمر الاستثنائي.
- مارس 1997 : افتتاح أشغال المؤتمر الخامس الاستثنائي للحركة.
- 5 أكتوبر 1997 : انعقاد المجلس الوطني الثامن والثلاثون الذي انتخب رئيساً للمجلس.
- 12 أبريل 1998 : انعقاد المجلس الوطني التاسع والثلاثون الذي نظر في برنامج الاحتفال بعشرينية الحركة، وقدم ورقة تقييمية للمجلة الانتخابية

- 25 أكتوبر 1998 : انعقاد المجلس الوطني الأربعون الذي أقر جعل سنة

1999 "سنة المواطنة ونشر الحس المدني".

- 18 أبريل 1999 : دعا المجلس الوطني الواحد والأربعون كافة مناضلي

الحركة لتعزيز صفوفها في نطاق المصالحة.

- 15 أوت 1999 : انعقاد المجلس الوطني في دورة خارقة للعادة تحت شعار

" سنة المواطنة" حيث تم تكوين لجنة على المستوى الوطني تشرف على عملية الانتخابات

التشريعية التي ستعقد في شهر أكتوبر الجاري ووقع الإعلان خلاله عن مساندة ترشح الرئيس

زين العابدين بن علي للانتخابات الرئاسية.

- 24 أكتوبر 1999 : مشاركة الحركة في الانتخابات الرئاسية بمساندة الرئيس

زين العابدين بن علي وفي الانتخابات التشريعية حيث فازت بـ13 مقعدا برلمانيا : تونس 1

وتونس 2 وبن عروس ونابل وبنزرت والمهدية وفاقس ومدنين وقبلي وتوزر وقفصة والقيروان

وجندوبة.

- 30 جانفي 2000 : انعقاد المجلس الوطني في دورته الثانية والأربعين تحت

شعار "تقييم واستشراف" وقد انتخب الأخ محمد رجا ليطيم رئيسا جديدا للمجلس بعد الأخ

الهادي الغربي لانتهاؤ مدة رئاسته

- 28 ماي 2000 : المشاركة في الانتخابات البلدية في 24 دائرة وهي على

التوالي : المرسى (ولاية تونس)، رادس وبومهل وحماس الأنف(ولاية بنعروس) وأريانة وبنزرت

ونابل ودار شعبان الفهري وبنبي خيار والصمعة (ولاية نابل)، و السواسي (ولاية المهدية)،

وساقية الزيت وطينة (ولاية صفاقس) ودقاش (ولاية توزر) وقبلي وقابس والسند وقفصة والقطار (ولاية قفصة)، الوسلاتية والعلا (ولاية القيروان)، فريانة (ولاية القصرين) وبوعرادة (ولاية سليانة).

- 30 جويلية 2000 : انعقاد المجلس الوطني في دورته الثالثة والأربعين حيث

دعا في نطاق استشراف المستقبل إلى بعث "نادي تونس 2010" لتنظيم حوارات حول نظرة الحركة للمستقبل وطموحات أبنائها لفائدة تونس.

- 29 أكتوبر 2000 : انعقاد المجلس الوطني في دورة خارقة للعادة لمتابعة

مقررات المجلس الوطني المنعقد في 30 جويلية 2000 وانطلاق اللجان لضمان الإعداد المحكم الذي يستجيب لطموحات أبناء الحركة.

- 23 و 24 و 25 مارس 2001 : انعقاد المؤتمر السادس للحركة تحت شعار

" الديمقراطية قضية الحاضر والمستقبل " برئاسة الأخ محمد الرياحي والتئم هذا المؤتمر تنويجا للنشاط في السنوات الأخيرة وتواصلت الأشغال بانتخاب مجلس وطني جديد برئاسة الأخ منصف سيالة وانتخب مكتب سياسي جديد بدوره بقيادة الأخ الأمين العام إسماعيل بولحية وأمين عام مساعد محمد علي خلف الله مع تسعة أعضاء.

- 7 أكتوبر 2001 : مشاركة الحركة في الانتخابات التشريعية الجزئية وقد

تقدم لهذه الانتخابات كل من محمد رجا لبيتم (دائرة سوسة) رضا بن حسين (دائرة تطاوين) المنصف سيالة (دائرة صفاقس...) مكي الحاجي (دائرة قابس) وعصام الدعاب (دائرة قفصة)

حيث أصبح المقعد شاغرا بوفاة النائب عبد الوهاب الدعاب إثر حادث مرور وآلت جميع الدوائر للتجمع.

- 14 أكتوبر 2001 : انعقاد المجلس الوطني في دورته الخامسة والأربعين

برئاسة الأخ منصف سيالة تحت شعار " الديمقراطية قضية الحاضر والمستقبل " حيث تم خلال المجلس تقييم الانتخابات التشريعية الجزئية التي جرت يوم 2001/10/07.

- 17 مارس : 2002 انعقاد المجلس الوطني في دورة خارقة للعادة للنظر

بمشروع تنقيح الدستور المعروض على مجلس النواب ثم الاستفتاء الشعبي.

- 26 ماي 2002 : مشاركة الحركة في الحملة الخاصة بالاستفتاء.

- 10 جوان 2002: عقد الأخ الأمين العام إسماعيل بولحية ندوة صحفية بمناسبة

الذكرى الرابعة والعشرين لانبعاث الحركة وأعلن خلالها عن تكوين لجنة وطنية للمصالحة بين

جميع مناصلي الحركة وتتكون من الأخوة إسماعيل بولحية ومحمد موعدة ومحمد علي خلف

الله والصحبي بودربالة وعزالدين الشماري ومحمد رجا ليتيم والطيب المحسني وعلية العلاني

وحسين الماجري.